١١

يدٌ على يد

دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة

مساهمة في عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان ١٩٩٥ - ٢٠٠٤

يسري مصطفى

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

اهداءات ٢٠٠٣

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

القاهرة

يد على يد

دور المنظمات الأهلية
في مؤتمرات الأمم المتحدة

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

يد على يد

دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة

يسري مصطفى

يد على يد

دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة

يسري مصطفى

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩شارع رستم جاردن سيتي القاهرة

تليفون : ٧٩٤٦٠٦٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)

فاكس : ٧٩٢١٩١٣

العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة

E.mail:cihrs@soficom.com.eg

الصف الالكتروني:مركز القاهرة: **هشام السيد**

غلاف وإخراج: مركز القاهرة : **أيمن حسين**

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٧٢٦ / ٢٠٠٢

الإهداء

•••••••••

إلى آمال الحسيني

أمي

يسري مصطفى



تصدير

يعتبر هذا الكتيب محاولة متواضعة لتعريف القارئ غير المطلع على موضوع مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية. ويدرك الكاتب حدود هذا الكتيب والذى وإن تضمن بعض التحليل، إلا أن الهدف الرئيسى منه هو التعريف بهذه المؤتمرات. وربما تأتى أهميته بسبب عدم وجود كتابات تعريفية من هذا النوع باللغة العربية. ولكن لا شك أن هناك مساهمات عديدة تتعلق بكل مؤتمر، وغالبا ما ترتبط مثل هذه الكتابات بمشاركة كتابها فى هذا المؤتمر أو ذاك، أو فى أعماله التحضيرية، أو أنها تأتى ضمن سياق موضوع متصل بأحد هذه المؤتمرات. وهناك أيضا عدد من الكتابات الصحفية، والتى غالبا ما تكون مفرطة فى عموميتها. وبالتالى فمن المرجو أن يسد فراغا على الأقل للعاملين فى منظمات المجتمع المدنى والذين قد يشاركون مستقبلا فى مثل هذه المؤتمرات، أو أعمال المتابعة للمؤتمرات السابقة.

ولا يسعنى فى هذا الصدد إلى أن أتوجه بالشكر للأستاذ حلمى شعراوى مدير مركز البحوث العربية الذى أتاح لى أن أقدم دراسة أولية عن دور المجتمع المدنى فى تنفيذ مقررات المؤتمرات العالمية فى مؤتمر عقد بالتعاون مع الإسكوا. وهو ما أتاح لى فرصة الاطلاع على مضمون عدد من هذه المؤتمرات.

كما لا يسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ليس فقط لنشر هذا الكتيب، بل أولا وقبل كل شئ أنه أتاح لى، أثناء فترة العمل به، فرصة المشاركة الفعلية فى واحد من أهم هذه المؤتمرات وهو المؤتمر العالمى ضد العنصرية، والذى عقد بمدينة دربان بجنوب أفريقيا. وتتمثل أهمية هذه المشاركة فى أنها شملت حضور عدد لا بأس به من اللقاءات التحضيرية للمؤتمر، والمشاركة فى تنظيم واحد من المؤتمرات التحضيرية غير الرسمية، والذى نظمه المركز بالقاهرة.

وأخيرا فإننى إذ أعتذر مسبقا عن أى تقصير، إلا أننى آمل تسامح وتفهم القارئ المطلع، وأتمنى أن يفيد منه أولئك الذين لا يعرفون الكثير عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية.

يسرى مصطفى

القاهرة

y_moustafa@yahoo.com

مقدمة



١

شهد عقد التسعينيات، فى الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ انعقاد ثلاثة عشر مؤتمرا عالميا، كان أهمها: قمة الطفل (١٩٩٠)، قمة الأرض (١٩٩٢)، المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، المؤتمر العالمى للسكان والتنمية (١٩٩٤)، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر العالمى الرابع للمرأة (١٩٩٥)، مؤتمر الأمم المتحدة الثانى للمستوطنات البشرية (١٩٩٦)، والقمة العالمية للغذاء (١٩٩٦)، والمؤتمر العالمى ضد العنصرية (١٩٩٨). هذا إلى جانب عدد من المتابعات التى تمت بعد مرور خمس سنوات على انعقاد كل مؤتمر.

وفى الواقع أن انعقاد هذه المؤتمرات لا يشكل ظاهرة برزت فقط فى عقد التسعينيات، وإنما هى امتداد لمؤتمرات أخرى فى نفس المجالات عقدتها الأمم المتحدة على مدار العقود الماضية. ومع ذلك فثمة ما يعطى أهمية نسبية للمؤتمرات الأخيرة فى التسعينيات، وهو ما يمكن أن نجمله فى ثلاثة عناصر أساسية. **أولا:** الرؤية التى باتت تؤطر عمل هذه المؤتمرات وتربط فيما بينها وخاصة بفضل دور منظمات المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية التى سعت دائما إلى بلورة رؤى مترابطة حول مختلف القضايا؛ **ثانيا:** التغير فى طبيعة المشاركة بفعل المشاركة الواسعة للمنظمات غير الحكومية؛ **ثالثا:** الاهتمام بقضية متابعة تنفيذ مقررات كل مؤتمر Follow-up .

وكما هو واضح من عناوين هذه المؤتمرات، فقد تضمنت جداول أعمالها العديد من القضايا المتنوعة والشاملة، ولكن يمكن القول أن هناك عناصر رئيسية تمحورت حولها مضامين المؤتمرات، وكانت بمثابة الأعمدة الأربعة التى قامت عليها ومن أجلها هذه المؤتمرات، فقدت استهدفت:

١- إشباع الاحتياجات الأساسية، خاصة فى مجالات الصحة والتعليم، من خلال توسيع دائرة الخدمات الاجتماعية لفئات اجتماعية بعينها؛

٢- عقلنة سياسات التنمية بحيث تكون متواصلة وعادلة من خلال إضفاء البعد الإنسانى عليها؛

٣- إقرار الحقوق وتمكين المرأة والجماعات المستضعفة، من خلال إدماج هذه الحقوق فى صلب التوجهات التنموية، والنظر إليها كعنصر حاسم من أجل المشاركة في تحقيق عدالة توزيع الخدمات؛

٤- توسيع دائرة الفاعلين الاجتماعيين، من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى صنع القرارات وتنفيذ السياسات.

وعلى الرغم من أن كل عنصر من هذه العناصر يبدو كمنظومة مستقلة، إلا أنها ترتبط ببعضها البعض برباط عضوى. وقد نجحت مؤتمرات التسعينيات العالمية، بدرجات متفاوتة، فى الربط بينها بحيث لا يمكن الفصل بين الاحتياجات والحقوق ودور الفاعلين ومنطق التنمية.

وفى حقيقة الأمر هناك من يرى أن مفهوم التنمية هو المفتاح الرئيسى لفهم توجهات واتجاهات هذه المؤتمرات. فقد "عمل كل مؤتمر على تيسير عملية خلق معايير دولية ووضع أهداف عملية وسعت من التعريف التقليدى للتنمية. فمع صحوة هذه المؤتمرات، برز اتفاق على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مجالات مترابطة غير منفصلة. ومن خلال تفاعل متبادل فيما بينها يجرى إعادة دفع عناصر ما صار يعرف الآن باسم "التنمية المستدامة". وترتكز هذه المقاربة الجديدة على المدركات المحورية التالية:

١- أن النمو الاقتصادى يعتبر عاملا أساسيا فى التنمية بما أنه يدفع إلى

الاستهلاك والاستثمار ويولد الموارد اللازمة للتقدم الاجتماعى وحماية البيئة؛

٢- تعد قيمة هذا النمو ذات أهمية بقدر سرعة وتيرته، ولا يمكن لهذه القيمة الجديدة أن تتحقق إلا من خلال الاستثمار فى البشر و من أجل تقدمهم الاجتماعى؛

٣- يجب أن تكون التنمية من أجل البشر، كما يجب أن تكون رفاهيتهم فى قلب أهداف التنمية؛

٤- يعتبر تمكين النساء ومساهمات الشباب ومشاركة الشرائح الاضعف والمستضعفة فى المجتمع قضية حاسمة من أجل إحراز النجاح، كما أن مجتمعا مدنيا قويا وحيا يعد بمثابة عامل أساسى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية و ال نمية الناجحة؛

٥- يجب أن تكون التنمية مستدامة بيئيا، كما يجب ويمكن تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية بدون إفساد عملية الحصول على الموارد على المدى الطويل أو اتلاف حيوية الأنظمة البيئية التى يعتمد عليها العالم؛

٦- يمكن للتنمية أن تتواصل فقط إذ توافرت ظروف السلام والاستقرار، وهو ما يمكن ضمانه من خلال الديمقراطية والمحاسبة والحكم الجيد وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. Ono 2001, pp.170

تشكل هذه المدركات الأساس المفهومى الذى ارتكزت عليه أعمال المؤتمرات العالمية الأخيرة، كما أنها تربط السياق العام، حسب الرأى السائد، بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ففى هذه المرحلة أصبح مفهوم "التنمية" يتشكل ويصاغ من قبل ما صار يعرف "بالمجتمع الدولى". ويعتبر المؤتمر العالمى بمثابة الوعاء التنظيمى الذى تتفاعل فيه الأفكار من أجل بلورة مبادئ نظرية عامة، ووضع برامج عمل وفق صيغ سياسية توافقية.

وينبغى التأكيد على أن تقييم المؤتمرات العالمية موضع اختلاف، فكما أنها موضع ترحيب واحتفاء من قبل بعض القطاعات إلا أنها شهدت أيضا نقدا من قبل قطاعات أخرى. وفى الواقع أن كل طرف يقدم تبريرات مقنعة مما يجعل

تحديد موقف ثابت وقاطع من هذه المؤتمرات أمرا تشوبه بعض الصعوبات. وفى هذا الصدد يستعرض لنا أحد الباحثين Schechter 2001, pp. 5-6 حيثيات كل طرف. فمن ناحية أولى ينتقد البعض هذه المؤتمرات على أساس أنها:

(١) مضيعة للمال والذى كان من الأفضل إنفاقه لمواجهة المشاكل أو من أجل الوفاء بالوعود التى قطعت بالفعل، أو تلبية الحاجيات التى تم تحديدها بالفعل عوضا عن مجرد الحديث عن المشكلات؛

(٢) أنها فعاليات مكررة (بمعنى أنه على الرغم من أن السبب الرئيسى لعقد مؤتمرات الأمم المتحدة المتخصصة الرئيسية هو تصعيد موضوع معين فى الأجندات العامة والرسمية، فإن معظمهما يركز على بعض الجوانب المتعلقة بالتنمية والقضايا التى تقع فى نطاق اختصاص هيئات الأمم المتحدة؛

(٣) تحويل الاهتمام عن قضايا أخرى خطيرة، وخاصة ذات الطابع الإشكالية؛

(٤) تتسم هذه المؤتمرات بأولوية السياسة والتى "تقود فى النهاية إلى إثارة جدالات لا تؤدى إلى تحقيق تقدم جوهرية؛

(٥) وفيها إما يجرى تجنب المشكلات الرئيسية أو إعادة تعيينها بطريقة تضعف سبل الفعل المقترحة؛

(٦) السعى إلى وضع الحلول الأكثر راديكالية للمشكلات الأساسية فى يد الدول بدلا من المنظمات غير الحكومية ومن خلال التحكم فى اختيار المنظمات التى تشارك فى مثل هذه اللقاءات؛

(٧) تسفر هذه المؤتمرات دائما مجرد عن توافقات بدلا من تعهدات بتغيير حقيقى؛

(٨) وضع العديد من الضوابط؛

(٩) يرى البعض أن التركيز على قضايا حقوق الإنسان والمقرطة وتقدم المرأة وحماية البيئة بمثابة قناع واهٍ لفرض نظام عالمى جديد يعطى الأولوية لقيم زمرة من الأقطار الأقوى".

أما المدافعون عن المؤتمرات العالمية فإنهم يؤسسون دفاعهم على أساس أنها:

١- تعبئ الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية من أجل اتخاذ خطوات لحل المشكلات الكونية الكبرى؛

٢- وضع معايير وخطوط إرشادية عالمية تهتدى بها السياسة الوطنية؛

٣- تعمل كمنتديات حيث يمكن مناقشة مقترحات جديدة والتوصل إلى توافق؛

٤- دفع عملية يمكن من خلالها أن تتعهد الحكومات وتفى بتعهداتها عن طريق تقديم تقارير دورية إلى الأمم المتحدة؛

٥- محاولة مواجهة التراتبية الهرمية داخل معظم نظام الأمم المتحدة وتجاوز خموله البيروقراطى والذى ينظر إليه كوباء يصيب معظم الهيئات الدولية الحكومية؛

٦- المساهمة فى خلق ونشر المعلومات حول قضايا عالمية حيوية؛

٧- المساعدة فى إنشاء آليات لمتابعة التقدم الذى تحرزه الدول فى مواجهة تحديات عالمية معينة؛

٨- إتاحة وظائف تحذير مبكر (كما الحال بالنسبة للمجاعات والانفجار السكانى)..؛

٩- إتاحة فرص للتفكير بصورة عالمية والعمل بموجب مسارا ت وظيفية من خلال صياغة روابط ملائمة بين قضايا كانت منفصلة داخل بنية الأمم المتحدة؛

١٠- تقديم منظومة من الوظائف المعيارية."

ولا يجب أن نتجاهل أيضا تعقيدات أخرى تواجه مسار هذه المؤتمرات، خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا ساخنة تتعلق بالحقوق. فالحكومات ليست سعيدة كثيرا بهذه المؤتمرات وبمشاركة المنظمات غير الحكومية فيها. ولا ينطبق هذا فقط على بعض حكومات العالم الثالث، بل إن حكومات العالم المتقدم أيضا قد تحول دون تحقيق أهداف المؤتمرات، وللأسف يكون تأثيرها أقوى لما تملكه من قوة تأثير على الحكومات الأخرى. وأبرز موقف فى هذا

الصدد هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت لها مواقف سلبية فى العديد من المؤتمرات بداية من قمة الطفل وانتهاء بالمؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية. فمن المعروف أن الولايات المتحدة لم تصدق على اتفاقية حقوق الطفل، كما كان لها مواقف سيئة فى مؤتمر ريو للبيئة والتنمية وخاصة فيما يتعلق باتفاقيتى التغير المناخى والتنوع البيولوجى، وقد وصل هذا الموقف ذروته فى المؤتمر العالمى ضد العنصرية حيث أعلنت الولايات المتحدة عن انحيازها التام لدولة اسرائيل وهددت بالانسحاب من المؤتمر فى حالة وصف الصهيونية بالعنصرية أو إدانة دولة اسرائيل بشكل عام. وسوف نأتى على ذكر هذا فى الجزء الخاص بالمؤتمر العالمى ضد العنصرية.

مؤتمرات التسعينيات الرئيسية

العام	اسم المؤتمر	المشاركون			المتابعة
		حكومي	رؤساء دول	غير حكومي	
١٩٩٠	قمة الطفل	١٥٩	٧١	٤٥	أهداف للعام ٢٠٠٠
١٩٩٢	قمة الأرض	١٧٢	١٠٨	٢٤٠٠	أجندة ٢١
١٩٩٣	مؤتمر حقوق الإنسان	١٧١		٨٠٠	إعلان ڤيينا
١٩٩٤	مؤتمر السكان والتنمية	١٧٩		١٥٠٠	أهداف للعام ٢٠١٥
١٩٩٥	القمة الاجتماعية	١٨٦	١١٧	٨١١	إعلان كوبنهاجن
١٩٩٥	المؤتمر الرابع للمرأة	١٨٩		٢١٠٠	إعلان بكين
١٩٩٦	هابيتات ٢	١٧١		٢٤٠٠	إعلان اسطنبول
١٩٩٦	القمة العالمية للغذاء	١٨٦	٩٧	العديد	أهداف للعام ٢٠١٥

المصدر: UN Briefing Papers, 1997

هذا الجدول لم يتضمن المؤتمر العالمى ضد العنصرية، والذى عقد عام ١٩٩٨

أولا: المؤتمرات العالمية

البنية والمسار



تتضمن البنية التقليدية للمؤتمرات العالمية مجموعتين من الاجتماعات المتوازية: الأولى تتمثل فى المؤتمر الحكومى، حيث تكون عملية اتخاذ القرار بيد الحكومات، ويشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية كمراقبين ومصدر للمعلومات. أما المجموعة الثانية فتتمثل فى منتدى المنظمات غير الحكومية (الذى يعقد فى أو بالقرب من مكان انعقاد المؤتمر الحكومى) وفيه تكون المنظمات غير الحكومية هى الفاعل الرئيسى.

وتمر عملية انعقاد المؤتمرات العالمية بمراحل مختلفة تأخذ من سنتين إلى ثلاث سنوات من الإعداد والتحضير وصولا إلى المؤتمر. فوفق دليل أعدته المجموعة الدولية لقانون حقوق الإنسان International Human Rights Law Group, 2000 صدر بمناسبة المؤتمر العالمى ضد العنصرية فإن هذه المراحل تتمثل فى الآتى:

المرحلة الأولى: تبدأ هذه العملية بقرار من الجمعية العامة (اللجنة الثالثة) تدعو فيه الحكومات الأعضاء والأمم المتحدة لعقد المؤتمر وتحدد فيه الأهداف الرئيسية للمؤتمر. يلى ذلك مجموعة من القرارات تصدرها الجمعية العامة تتضمن تفصيلات حول أجندة المؤتمر والعملية التحضيرية وغيرها من أمور متعلقة بالمؤتمر.

المرحلة الثانية: تتمثل فى تكليف سكرتير عام للمؤتمر تكون مهمته إنشاء سكرتارية المؤتمر.

المرحلة الثالثة: وفيها يتم تعيين لجنة تحضيرية للمؤتمر (PrepCom) والتى تعقد سلسة من الاجتماعات تعمل الحكومات من خلالها على تطوير الأجندة وبرنامج للعمل والتفاوض حول محتوى الوثائق الرئيسية للمؤتمر. **المرحلة الرابعة:** تتمثل فى اللقاءات التحضيرية الإقليمية حيث يجرى دعوة الحكومات إلى تطوير أجندات وبرامج عمل إقليمية. ويمكن دعوة المؤتمرات الإقليمية إما من خلال حكومات أو منظمات دولية حكومية مثل المجلس الأوروبى أو منظمة الوحدة الأفريقية.

المرحلة الخامسة: وفيها ينشط الخبراء من خلال مجموعة من اللقاءات حول قضايا محددة ذات صلة بالمؤتمر. ويجرى تغذية المؤتمرات التحضيرية الإقليمية، واللقاءات التحضيرية والمؤتمر العالمى من خلال التوصيات التى تنتج عن هذه اللقاءات. ويمكن أن تعقد هذه اللقاءات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. كما يمكن أن تتم الدعوة لهذه اللقاءات من خلال هيئات مختلفة بما فى ذلك السكرتير العام للمؤتمر العالمى، سكرتارية المؤتمر، الحكومات الوطنية، المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية.

المرحلة السادسة: فى هذه المرحلة تنشط الحكومات على المستوى الوطنى من خلال جمع معلومات وإعداد تقارير حول قضايا ذات صلة بالمؤتمر، وتعقد اللقاءات والمشاورات حول عناوين معينة من أجل طرحها للنقاش فى المؤتمر، كما تختار أعضاء الوفد الحكومى للمؤتمر.

المرحلة السابعة: وفيها يجرى انعقاد المؤتمر العالمى ومنتدى المنظمات غير الحكومية، حيث تكون المفاوضات التى تمت خلال الأعمال التحضيرية قد اكتملت، ويتم تبنى الوثيقة النهائية للمؤتمر عادة بالتوافق بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

المرحلة الثامنة: وهى مرحلة المتابعة والتى تتم على المستويات الدولية

والإقليمية والوطنية من أجل تنفيذ ومتابعة ومراجعة المقررات وبرامج العمل التى وضعتها الحكومات فى المؤتمر. وهذه العملية طويلة المدى يمكن خلالها إخضاع الحكومات والأمم المتحدة للمحاسبة فيما يتعلق بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها فى المؤتمر.

الوثيقة الختامية للمؤتمر

وتصدر عن المؤتمر الحكومى وثائق رئيسية هى:

أولا: الإعلان Declaration: أو إعلان المبادئ والذى يصيغ الروح الأخلاقية والضرورة السياسية لموضوع المؤتمر.

ثانيا: برنامج العمل Plan of Action: وهو عبارة عن تصميم للخطوات التى اتفقت الحكومات على اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تنفيذ أهداف المؤتمر.

ثالثا: وسائل التنفيذ Means of Implementation: وتتضمن تحديد الاحتياجات المالية وإنشاء الآليات المؤسسية من أجل تنفيذ التوصيات وبرنامج العمل. وهذا القسم هو الأهم فى الوثيقة الختامية حيث يمكن للمنظمات غير الحكومية استخدامه فى الأنشطة الخاصة بمتابعة حكوماتها وإخضاعها للمحاسبة.

وبالتوازى يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تصدر وثائقها الخاصة، بما فى ذلك الوثيقة الختامية (الإعلان وبرنامج العمل). وعلى الرغم من أن وثائق المنظمات غير الحكومية ليست ملزمة للحكومات. ويمكن أن يكون لها صدى على المستوى الحكومى من خلال أعمال الضغط والتفاوض التى تمارسها المنظمات غير الحكومية أثناء المؤتمر وأعماله التحضيرية. ولعل أهمية وثائق المنظمات غير الحكومية أنها تصاغ بقدر أكبر من الحرية، فتكون الأكثر تعبيرا عن الهموم والمشكلات بعكس وثيقة الحكومات التى تحكمها أطر تفاوضية بالغة التعقيد والتسييس.

المتابعة

تعتبر متابعة تنفيذ مقررات المؤتمرات العالمية Follow-up الأهم فى مسار هذه المؤتمرات، فليس هناك معنى لكل الجهود التى تكون قد بذلت بدون أن تترجم فعليا فى الواقع من خلال أعمال ملموسة. وتتنوع عمليات المتابعة فمنها ما يتم على المستوى الدولى ومنها ما يتم على المستوى الوطنى. وتشارك فى عملية المتابعة أطراف عديدة: الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية، وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية. وقد اصطلح على صيغة للمتابعة تقودها الأمم المتحدة وتتمثل فى مراجعة وتقييم التقدم الذى تم إحرازه على مدار الخمس سنوات اللاحقة للمؤتمر وهو ما صار يعرف بصيغة (+ ٥) أو (Plus 5). وفيما يلى عرض المستويات المختلفة لمتابعة المؤتمرات العالمية Ono 2001; UN Briefing Papers 1997:

أولا: مستوى الهيئات الدولية الحكومية

١- الجمعية العامة

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هى صاحبة السلطة فى الدعوة لعقد المؤتمرات العالمية، فإنها أيضا صاحبة السلطة فى عملية المتابعة. فقد "عقدت الجمعية العامة جلسات خاصة لمراجعة التقدم على مدار خمس سنوات لكل مؤتمر من المؤتمرات الرئيسية، وذلك بوصفها السلطة صاحبة الكلمة الأخيرة فيما يتعلق مراجعة ومتابعة هذا التقدم. ففى عام ٢٠٠٠ عقدت جلسة خاصة لمراجعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الرابع للمرأة، وفى عام ٢٠٠١ من أجل مراجعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات٢). وكانت مراجعة مؤتمرى ريو للبيئة والتنمية والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية قد تمت عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالى."

٢- المجلس الاقتصادى الاجتماعى

إن المجلس الاقتصادى الاجتماعى، بوصفه هيئة رئيسية داخل الأمم المتحدة منشأة بموجب الميثاق، فإن المجلس مفوض بدعم التعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة تحت سلطة الجمعية

العامة. والمجلس مسئول عن تنسيق العمل الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة. وعلى مدار السنوات، تم النظر إلى المجلس على أنه غير مهيأ لتنسيق أنشطة العدد الكبير من منظمات الأمم المتحدة بصورة فعالة أو توجيه آلياتها المساعدة بصورة كافية". ولكن هذه الرؤية تغيرت نسبيا منذ التسعينيات بسبب الدور المتنامى للمجلس فى تنسيق ومتابعة مقررات المؤتمرات العالمية. فقد أصبح المجلس اللاعب فى هذا الصدد. ومن أجل تطوير مقاربة متماسكة وجيدة التنسيق لتنفيذ التعهدات الدولية التى تم التوصل إليها فى مؤتمرات التسعينيات الرئيسية، فإن مهمة المجلس الاقتصادى الاجتماعى هى ضمان التناغم والتنسيق بين أجندات وبرامج عمل اللجان الوظيفية. وذلك من خلال دعم تقسيم للعمل أكثر فعالية ومد هذه اللجان بدليل سياسات أكثر وضوحا.

٣- اللجان الوظيفية

"تقع مسئولية متابعة وتقييم تنفيذ أهداف كل مؤتمر والأعمال التحضيرية للمراجعة التى تتم بعد خمس سنوات ضمن اختصاص الجمعية العامة. وقد تم إيكال هذه المسئولية إلى لجان وظيفية متخصصة والتى تتضمن: لجنة وضع المرأة Commission on the Status of Women، ولجنة التنمية المستدامة Commission on Sustainable Development ولجنة حقوق الإنسان Commission on Human Rights، ولجنة السكان والتنمية Commission on Population and Development . ويجرى تنظيم هذه اللجان من أجل تيسير تبادل المخرجات فى القضايا ذات الصلة."

ثانيا: مستوى وكالات الأمم المتحدة

أنشأ المجلس الاقتصادى الاجماعى اللجنة الإدارية للتنسيق داخل الأمم المتحدة (Administrative Coordinating Committee)، وهى لجنة يرأسها الأمين العام وتتكون من رؤساء وكالات وبرامج الأمم المتحدة، بما فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومهمتها تنظيم أنشطة نظام الأمم المتحدة حول أولويات وأهداف المؤتمرات ولعب دور المرشد لعمليات الأمم المتحدة الإنمائية

على المستوى الوطنى.

فى إطار عملية التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، تقوم اللجنة الإدارية للتنسيق داخل الأمم المتحدة بتنظيم مناقشات حول السياسات اللازمة لعملية متابعة متكاملة ومنسقة. وذلك من خلال التركيز على قضايا محورية عبر كل الموضوعات مثل قضايا الفقر، وتعميم قضية النوع الاجتماعى، وحقوق الإنسان، ودور المجتمع المدنى.

ولتحقيق هذا الغرض، ومن أجل دعم عملية المتابعة على المستويات الوطنية، أنشأت اللجنة الإدارية للتنسيق عام ١٩٩٥ ثلاث لجان متخصصة Inter-Agency Task forces IATFs تختص كل واحدة بموضوع واسع من مخرجات المؤتمرات. وهذه اللجان مهمتها تحقيق: الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل الجميع؛ وضع بيئة تمكن من سبل عيش مستدامة؛ مساواة المرأة والنوع الاجتماعى. ومهمة هذه اللجان هى ضمان توفير الدعم لفرق الأمم المتحدة فى المقر الرئيسى وعلى مستوى الأقطار المختلفة بما يمكنهم من تقديم مساعدة فعالة للحكومات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ تعهداتها فى المؤتمرات العالمية. وتساعد هذه اللجان المتخصصة اللجنة الإدارية للتنسيق فى تحديد القضايا الأوسع التى ينبغى أن تركز عليها آلية التنسيق العالمية.

ثالثا: على المستوى الوطنى:

لقد تم الاتفاق فى معظم المؤتمرات العالمية على أن الحكومات هى المسئول الرئيسى عن صياغة برامج عمل وطنية وترجمة أهداف المؤتمر إلى سياسات عملية وفقا للأولويات والظروف على المستوى الوطنى. وثمة عدة آليات للتنسيق من أجل تنفيذ مقررات المؤتمرات العالمية على المستوى الوطنى تشارك فيها هيئات الأمم المتحدة مثل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP أو البنك الدولى أو غير ذلك من هيئات ووكالات الأمم المتحدة. وذلك من خلال مجموعات عمل، ومشاورات ولجان حقلية الخ.

هذه صورة عامة عن مسار المؤتمرات العالمية وعمليات المتابعة ودور الفاعلين الرئيسيين فى هذه العملية. وفيما يلى استعراض وتحليل لمضمون

هذه المؤتمرات على خلفية هذا الترابط والتفاعل بين العناصر المختلفة الذى اتخذ مسارا تطوريا وتراكميا ظهر فى درجة من النضج والوعى بهذه العلاقات. ولا نغالى إذا قلنا إن مشاركة المنظمات غير الحكومية كان لها تأثير كبير على مخرجات هذا المؤتمرات المتمثلة فى توصياتها وبرامج عملها، والتى بدت كمنظومة مترابطة من السياسات والاحتياجات والحقوق، هذا على الرغم من كل الصعوبات والمعوقات التى تعوق تطبيقها فى الواقع.



ثانيا: المؤتمرات العالمية

القضايا والتفاعلات



١- القمة العالمية للطفل

(قمة الطفل)

مع مطلع عقد التسعينيات شهدت مدينة نيويورك يومى ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٩٠ أول مؤتمرات التسعينيات وهو مؤتمر أو قمة الطفل، والتى شارك فيها ممثلون عن ١٥٩ دولة من بينهم ٧١ من زعماء الدول، ونحو ٤٥ منظمة غير حكومية. وقد تبنى هذا المؤتمر الإعلان العالمى لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل التى وضعت لتنفيذه خلال عقد التسعينيات. وبسبب من هذه المشاركة الحكومية، اعتبر هذا المؤتمر، غير المسبوق، أكبر تجمع حكومى من أجل الطفل، والذى جاء على خلفية جهود كبرى بذلتها اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية لحماية الأطفال خلال عقد الثمانينيات.

وكانت قضية توفير مستقبل أفضل لكل طفل هى محور هذا المؤتمر. وحسب الإعلان الصادر عنه، فإن التحديات الكبرى التى دفعت زعماء العالم إلى الذهاب إلى نيويورك تمثلت فى الأخطار التى يتعرض لها أطفال العالم والتى تعوق نموهم وتنميتهم، وأشكال المعاناة التى يعانونها بسبب الحروب والتمييز والفصل العنصرى والعدوان والاحتلال الأجنبى والضم، إلى غير ذلك من مشكلات التشرد والإعاقة والقسوة. كما أن القضاء على الفقر والأمراض والأوبئة والأمية والمخدرات، وصعوبة الحصول على المياه النظيفة شكلت التحديات الرئيسية على جدول أعمال المؤتمر.

ويمكن القول أن قمة الطفل كانت بمثابة بداية مبشرة، خاصة على مستوى

وضع خطة عمل قابلة للتنفيذ والقياس فى بعض جوانبها. فقد شغلت قضايا الصحة والتعليم الحيز الأكبر من الوثيقة الصادرة عن القمة، وكانت أيضا الأوفر حظا على مستوى التطبيق، فقد اعتبر الاعلان أن "تعزيز صحة الطفل وتغذيته واجبا أولا"، كما أبرز الاعلان مشكلة الأمية وخاصة بين الفتيات.

ويلاحظ أن اهتمام الاعلان بالأمومة والأسرة ارتكز على العلاقة العضوية التى تربط بين المشكلات التى تتعرض لها المرأة وتلك التى يتعرض لها الطفل. وفى هذا السياق فقد ركزت خطة عمل التسعينيات على تعزيز مركز المرأة ودورها فى التنمية والعناية بصحة المرأة وتغذيتها وتعليمها وتوعية الأزواج بوسائل تنظيم الأسرة.

ومن ناحية أخرى تعر ض الإعلان لعدد من القضايا التى كانت محور اهتمام المؤتمرات العالمية اللاحقة، مثل قضايا البيئة والتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، والمساواة بين الرجال والنساء. وقد بدا واضحا أن الهم الرئيسى كان منصبا على توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات بعينها، عوضا عن تغيير منظومة العلاقات التى تهدد بقاء الطفل ونمائه. فقد تضمنت خطة العمل مجموعة من الأهداف الرئيسية لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، تمشيا مع ما وصفته الوثيقة بـ "البعد الانسانى لعملية التنمية فى التسعينيات"، وهى أهداف محددة وقابلة للقياس:

١- تخفيض معدلات الوفيات دون سن الخامسة من العمر فى التسعينيات بنسبة الثلث أو إلى معدل ٧٠ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء، أيهما كان أقل؛

٢- تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة نصف معدلات عام ١٩٩٠؛

٣- تخفيض معدل سوء التغذية الشديد والمتوسط بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر بنسبة نصف معدلات عام ١٩٩٠؛

٤- الحصول الشامل على مياه الشرب النقية وعلى الوسائل الصحية لتصريف فضلات الإنسان؛

٥- الحصول الشامل على التعليم الأساسى، واستكمال التعليم الابتدائى بحيث يتوفر لما لا يقل عن ٨٠ فى المائة من الأطفال الذين هم فى سن القبول

فى المدارس الابتدائية؛

٦- تخفيض معدل الأمية بين الكبار إلى نصف معدل عام ١٩٩٠ على الأقل (الفئة العمرية المطلوب تحديدها فى كل بلد)، مع التركيز على محو الأمية فى صفوف النساء؛

٧- حماية الأطفال الذين يعيشون فى ظروف صعبة للغاية، ولا سيما فى حالات النزاعات المسلحة.

وإذا كان لنا أن نستخلص بعض السمات الرئيسية لقمة الطفل، فسوف نذكر الآتى:

أولا: على مستوى الحقوق أعطت وثيقة المؤتمر اهتماما ملحوظا لاتفاقية حقوق الطفل، والتى تعد من أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، لما فيها من ربط بين منظومتى الحقوق، السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية. وقد دعت الوثيقة إلى الترويج للاتفاقية بشتى الطرق. ويضاف إلى هذا بعدا آخر لوثيقة قمة الطفل، من حيث أنها فتحت الباب أمام المدخل الحقوقى لمعالجة مشكلات الطفل، وبالتالى، لم تقتصر على مدخل الاحتياجات. ومن ناحية أخرى تضمنت الوثيقة بعدا نوعيا، بدعوتها للمساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الطفلة الأنثى، والاهتمام بشكل خاص بالتفاوت بين البنات والبنين خاصة فى التعليم.

ثانيا: على مستوى التنمية والقضاء على الفقر، لم تضع القمة قضية التنمية مدخلا لها، ولكنها انطلقت من أهداف ومهام محددة بشأن احتياجات الطفل ومشاكله. وبالتالى فلم ترجئ وثيقة القمة تلبية احتياجات الطفل وحل مشاكله لحين إحداث تنمية شاملة، بل على العكس فقد اعتبرت أن تحقيق هذه الأهداف هو فى حد ذاته خطوة نحو القضاء على الفقر، فقد نصت خطة العمل على الآتى: "سيساهم تحقيق الأهداف المتصلة بالطفل فى مجالات الصحة والتغذية والتعليم وما إلى ذلك مساهمة كبيرة فى تخفيف أشد مظاهر الفقر. ولكن الأمر سيحتاج إلى أكثر من ذلك لضمان إقامة قاعدة اقتصادية متينة لمواصلة أهداف بقاء الطفل وحمايته ونمائه فى الأجل الطويل والوفاء

بتلك الأهداف". (الفقرة٣٨)

ووفق خطة العمل، فقد ارتكزت عملية القضاء على الفقر على ثلاثة محاور، **أولا:** تنشيط النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية فى البلدان النامية؛ **ثانيا:** قضية الديون والعلاقات التجارية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب؛ **ثالثا:** إعادة توجيه الإنفاق الحكومى لصالح الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأطفال. ومن هنا نلاحظ أن محتوى الوثيقة معنى بالأساس بالبلدان النامية، التى تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الطفل سواء بسبب ضعف الأداء الاقتصادى، أو العلاقات غير المتكافئة مع الشمال، أو عدم ترشيد الإنفاق.

إن استمرار هذه المشكلات الكبرى أثرت على تطبيق خطة عمل القمة، فبعد مرور سنوات على القمة، أوضحت نتائج المتابعة إحراز تقدم ملحوظ باتجاه أهداف العام ٢٠٠٠ الواردة فى خطة العمل، ولكن فى الوقت ذاته أوضحت النتائج استمرار تردى أوضاع الأطفال فى بعض المناطق من العالم. ففى مراجعة أجريت عام ١٩٩٦ فى الاحتفال السنوى السادس للقمة، بات واضحا أنه بغض النظر عن الصراعات الأهلية والكوارث التى هى من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية، فإن نحو ٩٠ بلدا ناميا، يقطنها نحو ٩٠٪ من أطفال العالم النامى، قد أحرزت تقدما باتجاه أهداف العام ٢٠٠٠. فهناك تقدم على صعيد السيطرة على عدد من الأمراض الخطيرة واستئصالها مثل مرض شلل الأطفال، والاسهال، ونقص اليود، ودودة غينيا، وعلى مستوى توفير مياه الشرب النقية، الرضاعة الطبيعية. ولكن على الرغم من هذه الانجازات، بدت الأهداف التى وضعتها قمة الطفل ومن بعدها القمة الاجتماعية عام ١٩٩٥ لعام ٢٠٠٠ أنها لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لمعظم الدول، وحتى عام ٢٠١٥ (UN 1997: 14 لويس ١٩٩٩)

٢- مؤتمر الأمم المتحدة العالمى للبيئة والتنمية

(قمة الأرض)

تعتبر قمة الأرض أو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى عقد فى ريو دى جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، بحق قمة تأسيسية على مسار مؤتمرات الأمم المتحدة، من حيث بلورة المفاهيم والرؤى، ويعزو البعض ذلك إلى التحضير الجيد لهذه القمة. وقد شارك فى هذه القمة ١٧٢ شخصية حكومية، من بينهم ١٠٨ رئيس دولة وحكومة، وهو ما يعد أكبر تجمع حكومى شهدته مؤتمرات الأمم المتحدة حتى ذلك الحين. وشارك على المستوى غير الحكومى نحو ٢٤٠٠ من ممثلى المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى نحو ١٧٠٠٠ شخص شاركوا فى منتدى المنظمات غير الحكومية الموازى. وهكذا فقد كانت قمة الأرض نقطة انطلاق على مستوى المشاركة، وعلى مستوى الرؤى والمفاهيم. ولكنها، من ناحية أخرى، كانت كاشفة عن أوجه الضعف المصاحبة للمؤتمرات الدولية والتى سيرد الحديث عنها.

لقد كانت قمة الأرض محطة ثانية بعد مؤتمر البيئة البشرية الذى عقد فى استكهولم عام ١٩٧٢. وإذا كان مؤتمر استكهولم يمثل تحذيرا بشأن مخاطر التدهور البيئى، فإن قمة الأرض فى ريو دى جانيرو كانت بمثابة نقطة تحول كبرى فى التاريخ البيئى بسبب الاتفاق على وضع خطة عمل لمنع تدهور بيئة المستقبل. فقد أقرت القمة خطة عمل عرفت باسم الأجندة ٢١، والتى تألفت من ٤٠ فصلا وفرت خطوطا إرشادية وتوصيات من أجل حل المشكلات

الموجودة فى كل النواحى الأساسية لعلاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية (UN 1995: 103-104) . وكانت أجندة ريو أكثر تطورا مقارنة بما سبقها؛ وذلك بسبب طبيعة المشكلات التى باتت تواجهها البشرية فى مجال البيئة والتنمية فقد "شهدت العشرين عاما التى تفصل بين مؤتمر استوكلهم ومؤتمر ريو ظهور جيل جديد من المشكلات البيئية، تضمنت التغير المناخى، تآكل طبقة الأوزون، تدمير التنوع البيولوجى. وكان الغرض من مؤتمر ريو هو التعبئة من أجل استراتيجيات وتدابير لوقف التدهور البيئى فى سياق تقوية الجهود الوطنية والدولية لتشجيع تنمية مستدامة وصالحة بيئيا فى كل الأقطار. وبالتالى عملت عملية مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية كحافز وبؤرة لحقن وصياغة مفاهيم التنمية المستدامة على مستوى العالم. وتعتبر اتفاقية التنوع البيولوجى CBD واحـــدة من أهم منتـــجـــات هذا المؤتمر" (Yongo 2001, pp. 85).

وفى الواقع أن قمة الأرض، فى نظر كثيرين، قد حققت نجاحا كبيرا سواء على مستوى التحضير لها أو على مستوى المشاركة فيها والتمثيل السياسى وغير الحكومى. فعلى مستوى التحضير للقمة، تأسست عام ١٩٨٣ لجنة عالمية بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، وهى "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" International Commission on Environment and Development التى عـــرفت باسم "لجنة برونتلاند" نسبة إلى اسم رئيستها غرو هارلم برونتلاند، ويعود الفضل فى إشاعة مفهوم "التنمية المستديمة" إلى تقرير هذه اللجنة الذى ساهم فى صياغته كمفهوم محورى فى برنامج عمل القمة، وبالتالى فى القمم العالمية الأخرى. ففى مقابل مفهوم النمو الاقتصادى، صاغت اللجنة هذا المفهوم برؤية مستقبلية، على اعتبار أن البشرية تمتلك "القدرة على أن تجعل التنمية مستديمة، أى أن تضمن استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى الوفاء بحاجاتها". وفى حين أقرت اللجنة بحدود التنمية المستديمة بسبب " القيود التى يفرضها الوضع الراهن للتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى لموارد البيئة، وقدرة الغلاف الجوى على امتصاص آثار النشاطات الإنسانية"، إلا أن تقرير اللجنة عاد ليؤكد أنه "من

الممكن إدارة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى وتحسينهما على حد سواء لفسح الطريق أمام عهد جديد من النمو الاقتصادى" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٩: ٣٦).

وهكذا لا يعتبر مفهوم التنمية المستديمة، وفق تقرير اللجنة، متعارضا مع مفهوم النمو الاقتصادى، ولكن مكملا لأبعاده الاجتماعية والبيئية، بمعنى إدماج البعدين الاجماعى والبيئى كبعدين أساسيين لأى تنمية اقتصادية، والربط العضوى بين ظواهر بدت لفترات طويلة وكأنها منفصلة عن بعضها مثل الفقر والتدهور البيئى وأنماط الاستهلاك اللاعقلانية. وقد تمثلت هذه الجهود فى الدفع باتجاه تحقيق أوسع قدر من الالتزام تجاه البيئة والفقراء والأجيال القادمة من خلال تغيير سلوكنا البيئى.

وفى عام ١٩٨٩ بدأ نشاط على مستوى التخطيط والتعليم والتفاوض بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. وتشكلت لجان تحضيرية شاركت فيها المنظمات غير الحكومية. وقد أنتجت هذه العملية ما عرف باسم أجندة ٢١ وهى خطة عمل واسعة لتحقيق التنمية المستديمة على مستوى العالم. وهذه الأجندة وثيقة تهدف إلى إعداد العالم لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين (UN 1997: 22-23)، برؤية تتسم بالربط بين النواحى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تضمنت مقترحات تفصيلية بشأن مختلف هذه المجالات مثل مواجهة الفقر بوصفه أحد العوامل الرئيسية للتدهور البيئى، وبالمثل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة، وتنظيم الديناميات السكانية، والمحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها، بمعنى حماية الغلاف الجوى، المحيطات، التنوع البيولوجى، منع إزالة الغابات الخ. وقد حملت الوثيقة روح العصر بما نصت عليه من تنوع الفاعلين من أجل مواجهة تحديدات القرن الحادى والعشرين، فأكدت على ضرورة مشاركة النساء والأطفال والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمى.

وإلى جانب الأجندة ٢١، تبنى المؤتمر إعلان ريو، وهو الوثيقة التى حددت حقوق ومسئوليات الدول، وقد نصت هذه الوثيقة على أن البشر هم مركز

اهتمامات التنمية المستديمة، وأكدت على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمنع التدهور البيئى والحفاظ على الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد. كما احترمت الوثيقة سيادة الدول وحقها فى استغلال مواردها، لكن بما لا يهدد بيئات الدول الأخرى، ووضعت على كاهل الدول المتقدمة، بما لديها من امكانات تكنولوجية وعلمية، مهاما أكبر فى حماية البيئة. وتأسيسا على ما جاء فى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، أكد الإعلان أن القضاء على الفقر والتقليل من التفاوتات فى مستوى المعيشة على مستوى العالم هو شرط أساسى للتنمية المستديمة. وأعطى اهتماما خاصا لمشاركة المرأة باعتبار أن مفهوم التنمية المستديمة لا يستقيم إلا من خلال مشاركة المرأة مشاركة كاملة فى إطار من المساواة بين المرأة والرجل (UN 1997: 22-23). كما كان من نتائج القمة ثلاث اتفاقيات أساسية هى: اتفاقية التغير المناخى، واتفاقية حماية التنوع البيولوجى، واتفاقية مكافحة التصحر.

وتتفاوت التقييمات بشأن قمة الأرض، فهناك من يرى أن هذه القمة حققت نجاحات ملموسة مقارنة بالقمم الأخرى، هذا فى حين يرى آخرون أن القمة، رغم نجاحها على المستوى التنظيمى، إلا أن حجم ما حققته لا يتناسب مع الإعداد والحشد لها.

فمن ناحية أولى يعزو البعض نجاح قمة الأرض إلى التحضير الجيد الذى سبقها، ففى إحدى المقارنات بين قمة الأرض والقمة الاجتماعية (أوين ١٩٩٩)، أشير إلى أن أسباب نجاح الأولى مقارنة بالثانية "يرجع بالكاد إلى الاختلافات فى صعوبة وتعقيد القضايا التى كانت موضوع الحدثين (...) لقد طرحت الأعمال التحضيرية للجنة العالمية للبيئة والتنمية المسماة لجنة برونتلاند العديد من المسائل المتعلقة بما سمى فيما بعد "البيئة المستدامة" وتم تحليلها قبل أن تنعقد قمة الأرض (..) ومن خلال التقرير الذى قدمته اللجنة، والذى نشر وأتيح على نطاق واسع فى فترة مبكرة وصلت إلى ١٩٨٧، تم تزويد قمة الأرض ببرنامج مشترك من المعلومات، والمسائل، والتعريفات، التى ركزت المناقشة وسهلت الاتصال. ومن خلال الرأى العام الإيجابى، أعطيت القمة

الشرعية للتصرف. لقد أعدت (الأرض) جيدا و كان العديد من المشاركين فى "ريو" مستعدين للاشتراك فى حوار بناء عندما بدأت القمة. وإذا نظرنا للوراء نستطيع أن نقول إنه بسبب الإعداد الجيد، انتهت فعاليات ريو بالالتحام فى قرارات سياسية على نطاق العالم، وبدأت أعمال على مستويات عديدة".

ولكن من ناحية أخرى، ثمة آراء (سسكند ١٩٩٧) تقلل من قدر هذا النجاح وترى أن قمة الأرض كشفت عن ضعف النظام الحالى لصنع المعاهدات البيئية، وتعزو ذلك إلى وجود مجموعة من العوائق الأساسية، والتى يمكن أن نلاحظها فى جميع المؤتمرات الأخرى، وفى مقدمتها الفجوة التى تزداد سوءا بين الشمال والجنوب. والقضية هنا لا تتعلق فقط بقضية الديون أو أزمة الموارد أو حتى بالأداء الاقتصادى الضعيف للبلدان النامية، ولكن بمنطق التنمية ذاته، ففى حين أن مفهوم التنمية المستديمة الذى يستهدف ترشيد الأداء الاقتصادى القائم، المعتمد على النموذج الغربى، وتوجيهه نحو الاستدامة، إلا أن السؤال حول إذا ما كان هذا النمط ذاته قابل للاستدامة أم لا؟ يظل سؤالا مشروعا من منظور البلدان النامية.

٣- مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

(مؤتمر فيينا)

شهدت العاصمة النمساوية فيينا انعقاد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى الفترة من ١٤-٢٥ يونيه ١٩٩٣. وقد شارك فى هذا المؤتمر ممثلون عن ١٧١ دولة ونحو ٣٠٠٠ من أعضاء المنظمات غير الحكومية يمثلون نحو ٨٠٠ منظمة غير حكومية (UN. 1997). ويعد هذا المؤتمر ثانى مؤتمرات الأمم المتحدة فى هذا المجال حيث عقد المؤتمر الأول فى طهران عام ١٩٦٨ وقد سبق هذا المؤتمر مجموعة من الأعمال التحضيرية الرسمية وغير الرسمية فى مناطق عديدة من العالم كان أهمهما اجتماعات اللجنة التحضيرية بجنيف والاجتماعات الإقليمية فى تونس وسان خوسيه وبانكوك. أما وثيقة هذا المؤتمر الرئيسية فهى معروفة باسم إعلان وبرنامج عمل فيينا.

ويعتبر هذا المؤتمر واحدا من المؤتمرات المثيرة للجدل، ووصف من قبل البعض بأنه لم يكن موضع ترحيب. بل وصل به الحال إلى أن يوصف بأنه "الطفل غير المرغوب فيه من الجميع" (Dias, 2001, pp. 29). وقد انعكس هذا فى أعماله التحضيرية والتى شهد عراقيل عدة. فقد سحبت دولة كبرى مثل ألمانيا سريعا موافقتها على استضافة المؤتمر على أرضها فى برلين. كما أن مركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والذى كلف بتنظيم المؤتمر قد شهد معوقات عدة فى التحضير للمؤتمر. ولكن الجهود التحضيرية الأخرى وخاصة تلك التى شاركت فيها المنظمات غير الحكومية قد دفعت الأمور قدما إلى

الأمام.

وبدأت الخطوة الأولى فى مسار المؤتمر بصدور قرار الجمعية العامة رقم ١٥٦/٤٤ فى ديسمبر ١٩٨٩ بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة باستطلاع وجهات نظر الحكومات والمنظمات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وأعضاء الأمم المتحدة المهتمة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بإمكانية الدعوة لمؤتمر عالمى حول حقوق الإنسان. وقررت الجمعية العامة عقد المؤتمر فى قرارها الصادر فى ديسمبر ١٩٩٠ وحددت أهدافه فى الآتى:

١- عرض وتقييم التقدم الذى تحقق فى مجال حقوق الإنسان منذ إصدار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وكذلك تذليل العقبات من خلا ل تقدم حديث فى مجال ووسائل تخطى هذه العقبات.

٢- فحص التقارير المقدمة حول التطوير والممارسة بالنسبة لكل حق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية بالنظر إلى أهميتها فى خلق الشرائط التى تسمح لكل واحد بالتمتع بحقوقه كما هى موصوفة فى العهود الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

٣- فحص الوسائط بغرض تأكيد تطبيق القواعد والتعليمات القائمة التى تعمل فى صالح حقوق الإنسان.

٤- تقييم فاعلية الطرق والوسائل المستخدمة بواسطة الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان.

٥- صياغة توصيات واقعية فيما يتعلق بزيادة ونماء فاعلية الأنشطة وآلية الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان بمضاعفة البرامج الهادفة إلى تأكيد وتشجيع وتنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦- إعداد توصيات مختارة لتأمين الموارد المالية وغيرها التى تتطلبها تحركاتها فى مجال الدفاع وصياغة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وهذه المحاور هى بالضبط ما جاء فى نص البيان الذى ألقاه الأمين العام بطرس بطرس غالى فى افتتاح المؤتمر والذى جاء فيه أن "أهداف المؤتمر تعكس بصدق التساؤلات الرئيسية التالية:

ما هو التقدم الذى أحرز فى ميدان حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمى عام ١٩٤٨؟

ما هى العقبات القائمة وكيف يمكن التغلب عليها؟

كيف يمكن تعزيز تنفيذ صكوك حقوق الإنسان؟

ما هو مدى فاعلية الأساليب والآليات التى أنشأتها الأمم المتحدة؟

ما هو حجم الموارد المالية التى ينبغى تخصيصها لما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتعزيز حقوق الإنسان؟ (الأمم المتحدة، ١٩٩٥)

وعلى الرغم من المعوقات التى واجهها المؤتمر، مقارنة بمؤتمر ريو السابق عليه، إلا أن الوثيقة الختامية الصادرة قد تضمنت رؤية متكاملة من منظور حقوق الإنسان الجماعية والفردية. كما أنها لم تأت فقط على ذكر الحقوق، بل ركزت بالأساس على ترابطها، وربما تكون هذه هى السمة الرئيسية للوثيقة. فقد أقرت هذه الوثقية مبدأ عالمية وتكامل حقوق الإنسان وهو الشعار الذى أصبح متداولا بصورة واسعة فى أوساط حقوق الإنسان، حيث تنص المادة (٥) من الإعلان على أن: "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة". وتنص المادة (٨) على التكامل بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، وتنص المادتان (١٠، ١١) على الترابط بين الحق فى التنمية وسائر حقوق الإنسان وأن إعمال الحق فى التنمية يجب أن يفى بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وهو ما نجده أيضا فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفلة والتى تشكل جزءا من حقوق الإنسان لا ينفصل ولا يقبل التصرف أو التجزئة. إن روح الترابط والتكامل هذه هى المدخل الرئيسى لقراءة وثيقة فيينا، والتى نصت على حقوق أخرى جماعية وفردية مثل الحق فى تقرير المصير بالنسبة للشعوب تحت الاحتلال، وحقوق الطفل والسكان الأصليين والأقليات واللاجئين وذوى الاحتياجات الخاصة الخ.

وإعمالا لأهداف المؤتمر فقد دعت الوثيقة إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال التنسيق بين أجهزتها المختلفة، ويعود الفضل لهذا المؤتمر فى إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الإنسان، حيث

أوصت الوثيقة بذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وعلى صعيد المنظمات غير الحكومية، فقد عقد المنتدى غير الحكومى فى الفترة من ١٠-١٢ يونيو ١٩٩٣ تحت شعار "كل حقوق الإنسان للجميع" بمشاركة نحو ٣٠٠٠ من ممثلى المنظمات غير الحكومية. وقد وضع المنتدى لنفسه ثلاثة أهداف رئيسية هى: المساءلة النقدية حول التقدم المحرز فى مجال حقوق الإنسان ونقاط ضعف برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ التوصل إلى استنتاجات مشتركة؛ وتقديم توصيات مشتركة للمؤتمر العالمى. وقد نظم المنتدى أعماله حول خمس مجموعات عمل محورية وهى: حقوق السكان الأصليين؛ حقوق الإنسان للمرأة؛ العلاقة بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ العنصرية، الخوف من الأجانب، العنف العرقى، التعصب الدينى وحقوق الأقليات؛ وأخيرا تقييم عام لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومثل كل اجتماعات المنظمات غير الحكومية، وكان المشاركون قلقين بشأن مناقشة القضايا التى تمثل اهتماما مباشرا لهم، وبصورة عفوية تم تكوين عددا آخر من مجموعات العمل تراوحت بين موضوعات عالمية مثل حقوق الطفل، وذوى الاحتياجات الخاصة والمشردين، والتعذيب والاختفاء القسرى، إلى قضايا أخرى خاصة مثل نظام طوائف المنبوذين." Dias 2001, pp31

قد وردت معظم هذه القضايا فى الوثيقة الختامية للمؤتمر، ولكن ثمة مطالب أخرى طرحها منتدى المنظمات غير الحكومية ولم ترد فى الوثيقة مثل: "الاعتراف بحق تقرير المصير للسكان الأصليين؛ إلغاء حق الاعتراض داخل مجلس الأمن؛ وضع تدابير مفصلة لحماية حقوق مجموعات مثل الأقليات، وذوى الاحتياجات الخاصة، وضحايا مرض الإيدز، والأشخاص ذوى التوجهات الجنسية البديلة، وغيرها من المجموعات التى تعانى من التمييز؛ وتبنى مقاربة شاملة للحق فى التنمية والذى ينبغى أن يتضمن خفض النفقات العسكرية، واصلاح برامج التكيف الهيكلى، واخضاع الشركات متعددة الجنسية للمحاسبة بسبب انتهاكها لحقوق الإنسان." Dias 2001, pp32.

ويبدو أن القضايا الأخرى التى أدرجت فى الوثيقة الختامية لم يكن

الطريق ممهدا أمامها وخاصة وأن بعضها يشكل حساسيات كبيرة لدى بعض الحكومات والأطراف المشاركة فى المؤتمر وذلك منذ الأعمال التحضيرية. وثمة تحليل لهذا الوضع الإشكالى الذى صاحب الأعمال التحضيرية للمؤتمر نجده فى العدد الخاص الذى أصدرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان أثناء التحضير للمؤتمر والذى جاء فيه: "إن الصراع حول المفاهيم والآراء فى المؤتمر ينطوى على تضاريس معقدة، فهو فى أحد أبعاده صراع بين حكومات-يميل بعضها بالضرورة لتثبيت الواقع وتخفيف القيود والالتزامات، وبين جماعات وهيئات غير حكومية تسعى لتعزيز الالتزامات والضمانات. وهو من ناحية أخرى صراع بين مجموعات دولية ومجموعات غير حكومية تسعى لتحقيق مكاسب لقضايا ذات إجماع قومى فى بلداناها، مقابل مجموعات دولية وجماعات تسعى لحماية أوضاع قائمة". ومثال ذلك الجدل الذى دار حول إدراج قضية الاحتلال الإسرائيلى فى جدول أعمال المؤتمر. ومن ناحية أخرى ثمة صراعات تعلقت بالمفاهيم ذاتها "يأتى فى مقدمتها الصراع حول مفهوم عالمية حقوق الإنسان مقابل مبدأ الخصوصية الحضارية، وكذلك أشكال التوفيق بين حقوق الإنسان والسيادة الوطنية.." (المنظمة العربية لحقوق الإنسان ١٩٩٣ ص ٢٣) .

٤- المؤتمر الدولى للسكان والتنمية

(مؤتمر القاهرة)

شهدت مدينة القاهرة رابع مؤتمرات عقد التسعينيات فى الفترة من ٥- ١٣ سبتمبر ١٩٩٤، والذى خصص لقضية السكان والتنمية. وقد شارك فى هذا المؤتمر ١٧٩ من قادة وزعماء الدول ورؤساء الحكومات، وعلى الرغم من استمرار عدم وصول المنظمات غير الحكومية لدائرة صنع القرار، إلا أن المؤتمر يعتبر نقلة كمية وكيفية على مستوى مشاركة هذه المنظمات، حيث شارك نحو ٤٢٠٠ من ممثلى ما يزيد عن ١٥٠٠ منظمة غير حكومية من بلدان الشمال والجنوب. وقد شاركت هذه المنظمات، من ناحيتها، فى أنشطة تحضيرية للمؤتمر، وأثارت المنظمات النسائية على وجه الخصوص جدلا واسعا فيما يتعلق بقضية النوع الاجتماعى، ومواجهة أية سياسات لا تأخذ فى الاعتبار حقوق المرأة.

وجاء هذا المؤتمر ضمن سلسلة دورية من المؤتمرات السكانية بدأت بمؤتمر روما عام ١٩٥٤، ثم مؤتمر بلجراد عام ١٩٦٥ وتلاهما مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤، وفى حين كان المؤتمران الأوليان عاديين بوصفهما مؤتمرين للخبراء، فإن مؤتمر بوخارست يعد أول مؤتمرات الأمم المتحدة الذى شكل نقلة نوعية حيث تقرر فيه أن يكون عام ١٩٧٤ عاما دوليا للسكان. تلى ذلك مؤتمر المكسيك الذى عقد فى عام ١٩٨٤، والذى صدر عنه إعلان عالمى عرف باسم "إعلان المكسيك". وبعد عشر سنوات أخرى عقد مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤،

ليكون المحطة الثالثة فى تاريخ مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالسكان والتنمية. ومن أجل الإعداد لهذا المؤتمر عقدت عدة مؤتمرات إقليمية خلال العامين السابقين عليه، توجت بمؤتمر تحضيرى فى نيويورك فى أبريل عام ١٩٩٤، وهو الذى عرضت عليه "مسودة" توصيات وقرارات المؤتمر التى تمثل خلاصة المؤتمرات السابقة وجهود خبراء الأمم المتحدة للتوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء لاختزال نقط الخلاف كلما أمكن ذلك. (د. صبحى عبد الحكيم: فى كالن ١٩٩٦).

لقد كان هذا المؤتمر نقطة اتصال البيولوجى بالاجتماعى بالحقوقى فى علاقتها بقضية الصحة الإنجابية، وبهذا المعنى كانت قضية النوع حاضرة بقوة فى أعمال المؤتمر، من حيث المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة، لتكون هذه المساواة رافعة تنمية مستديمة مركزها الإنسان. وينسحب هذا أيضا على أهداف القمة بخفض معدلات الوفيات، والأمراض، ومواجهة مرض الإيدز ومنع انتشاره. ومن بين القضايا الأخرى التى ناقشتها القمة قضايا الهجرة الداخلية والخارجية والتعاون الدولى.

ومن منظور الصحة الانجابية حث المؤتمر على اتخاذ خطوات عملية على الأصعدة التالية (المنظمة الدولية لرعاية الأسرة ١٩٩٦):

■ ضرورة أن تضمن الحكومات لمواطنيها ممارسة حقوق الإنسان الأساسية وحماية تلك الحقوق وتطبيقها على كل جوانب تقديم الخدمات الصحية.

■ إدراك أن مسائل السكان، والبيئة، وأنماط الاستهلاك، وأساليب الحياة، والفقر، والهجرة، والمسائل الخاصة بالنوع، يتصل كل منها بالآخر فى علاقة متبادلة، وهى تشكل كلها مجمو عة عوامل ديناميكية ومعقدة يتفاعل كل منها مع الآخر، ويجب مواجهتها فى إطار التنمية المستدامة.

■ ضرورة اتباع أسلوب مدمج تجاه الصحة الإنجابية، يشتمل على عنصر تنظيم الأسرة، ولكنه يلبى فى الوقت ذاته مجموعة أوسع من الاحتياجات الصحية المتعلقة بذلك، متضمنا الأمومة المأمونة والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسى وفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، مع

توجيه اهتمام خاص إلى منظور المرأة، وإلى حقوق المرأة وتمكينها.

■ إدراك أن نوعية الرعاية عامل حيوى فى تحقيق نجاح نظم تقديم الخدمات والاستمرار فى تحسين الصحة بصورة عامة.

■ إدراك الدور المهم للغاية والمهمل إلى حد كبير لمسألة مشاركة الرجل ومسئوليته فى كل مجالات الحياة المنزلية والعامة، ولا يؤدى ذلك إلى مجرد تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف فى مسألة النوع، وإنما يؤدى أيضا إلى تحقيق الظروف المثالية للتوصل إلى الصحة والرخاء للرجل نفسه، ولزوجته وأطفاله.

■ إدراك حقوق واحتياجات المراهقين إلى تلقى المعلومات والخدمات، حتى يتمكنوا من إدارة حياتهم الجنسية والإنجابية بأسلوب مسئول وقائم على المعرفة، وذلك حتى يتمتعوا بحياة تتسم بالصحة والإنجاز.

■ ضرورة توفير الحكومات للحماية والدعم لكل أشكال الأسرة، وخصوصا الأسر التى تفتقد أحد الوالدين، والأسر التى تعولها امرأة.

■ وإدراك تعبئة الموارد الإنسانية والفنية والمالية التى تمثل أولوية على كل المستويات، كما هو واضح من اتفاق الحكومات للمرة الأولى على أهداف مالية محددة فى مجال الصحة الانجابية.

وقد أقر المؤتمر خطة عمل لعشرين سنة قادمة حتى عام ٢٠١٥ تستهدف جعل تنظيم الأسرة متاحا عالميا، ودمج القضايا السكانية فى السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق التنمية المستديمة، وتمكين المرأة والفتيات وتوفير فرص حصولهن على الخدمات التعليمية والصحية وفرص التوظيف UN 1997: 22-23

والواقع أن مؤتمر السكان والتنمية لم يكن مجرد صورة منقحة من مؤتمرى السكان السابقين، لأنه فى الوقت ذاته يمثل أيضا امتدادا لمؤتمرات التسعينيات السابقة عليه، وخاصة قمة الأرض ومؤتمر حقوق الإنسان بفيينا. فقد كان لهذين المؤتمرين تأثيرا ملحوظا على مؤتمر السكان وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المستديمة، والحقوق. كما أن الجدل الأيديولوجى الذى شهدته مؤتمرات السكان السابقة، والذى كان يعكس تباين الأيديولوجيات السائدة فى

العالم ثنائى القطبية بين أنصار التنمية وأنصار تنظيم الأسرة، قد تحول فى سنى التسعينيات إلى جدل ينطلق من محتوى أيديولوجى حقوقى ونوعى Gender، وقد تجلى ذلك فى العديد من النزاعات الأيديولوجية حول قضايا مثل الإجهاض وختان الإناث والحقوق الإنجابية.

فقد أدت هذه القضايا إلى استثارة القوى المحافظة ضد المؤتمر، حيث اعتبر المؤتمر وكأنه تدمير للقيم الدينية المنظمة للأسرة وللعلاقة بين الجنسين، ووصل الأمر إلى توجيه اتهامات شديدة للمؤتمر من قبل رجال الدين المسيحى والإسلامى واليهودى. فعلى الرغم من موافقة الفاتيكان على الوثيقة النهائية، إلا أنه لم يتوقف عن الهجوم على المؤتمر، قبل وأثناء انعقاده، حيث دعا إلى حوار مع الأديان الأخرى للتدخل لدى حكوماتها لوقف المؤتمر. وعلى الصعيد الإسلامى، شنت جبهة علماء الأزهر هجوما عنيفا باعتبار أن مشروع التوصيات يناقض مقومات الأسرة الإسلامية، ووصفت المؤتمر يهدف لحماية الشذوذ الجنسى، والعلاقات خارج إطار الزواج، و الإباحية، والاجهاض. (المشاط ١٩٩٤: ص ٢٢-٢٣)

وعلى الرغم من أن المؤتمر سعى إلى ربط تنظيم الأسرة بالتنمية، وربط الصحة الإنجابية بحقوق المرأة والطفل، إلا أن الجدل الذى دار حوله تضمن، فى بعض جوانبه، نقدا يتعلق بغموض صياغة الوثيقة النهائية لمفهوم التنمية. ففى إحدى القراءات لنتائج المؤتمر أشير إلى أنه "لم يتم الاتفاق على/أو ذكر واضح لقضايا التنمية الاقتصادية وإن تعلقت التوصيات بالتنمية البشرية فى واقع الأمر. ويبدو أن الدول لم تكن متحمسة لأن تتحمل مزيدا من المسئوليات المالية، من هنا كانت التوصيات ذات صبغة عامة وتتسم بالغموض الشديد. وربما يبرر ذلك الموقف الغامض الهجوم الذى شنته مختلف القوى على المؤتمر والوثيقة نظرا لإغفال قضية التنمية ومساعدات التنمية". (المشاط ١٩٩٤: ص٢٩)

٥- القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

(القمة الاجتماعية)

عقدت القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن فى الفترة من ٦-١٢ عام ١٩٩٥، حيث اجتمع زعماء الدول ورؤساء الحكومات، بحضور الآلاف من ممثلى المنظمات غير الحكومية لوضع خطة عمل لمواجهة أخطر المشكلات التى تواجهها شعوب العالم وخاصة فى بلدان الجنوب، وهى الفقر والبطالة والتهميش. وإذا كانت هذه القضايا موضع اهتمام مؤتمرات سابقة، فضلا عن كونها كانت فى قلب اهتمامات مؤتمرات التسعينيات الأربعة السابقة على هذه القمة، إلا أن القمة الاجتماعية خصصت بالأساس لمعالجة هذه القضايا. ومن هنا كانت أهمية القمة الاجتماعية باعتبار أنها القمة المعنية بجذور البؤس والشقاء العالمى، وأن حل عقدة الفقر يعنى بداية فعلية لمواجهة باقى التحديات التى تواجه العالم، وخاصة أن هناك رؤى واضحة بلورها المجتمع الدولى بشأن القضايا النوعية الأخرى فى علاقتها بالفقر مثل قضايا الطفل والبيئة والمرأة والسكان. ولعل الإضافة التى أضافتها القمة الاجتماعية فى هذا الصدد تتمثل فى الإقرار بأن "البشر هم محور عملية التنمية".

وقد تضمن إعلان القمة ١٠ تعهدات، وصيغت مجموعة توصيات لتنفيذ كل منها على المستويين المحلى والدولى، وهى:

- خلق المناخ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى والقانونى، الذى يسمح بتمكين الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية.

■ القضاء على الفقر على مستوى العالم، من خلال إجراءات وطنية فعالة، ومن خلال التعاون الدولى.. بالتركيز على جذور الفقر، وإعطاء أولوية خاصة لحقوق واحتياجات النساء والأطفال والمجموعات المستضعفة الأخرى.

■ تعزيز أهداف التوظيف الكامل بوصفه أولوية أساسية تمكن الرجال والنساء من الحصول على مصادر معيشة آمنة ومستديمة من خلال وظيفة أو عمل منتج مختار بحرية.

■ تعزيز الاندماج الاجتماعى من خلال تعزيز استقرار وعدل اجتماعي يرتكز على عدم التمييز والتسامح وحماية كل حقوق الإنسان، وكذلك احترام التنوع الثقافى والإثنى والدينى، والمساواة فى الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة الشعوب فى هذه الجهود.

■ تحقيق المساواة والعدل بين الرجال والنساء على مستوى المجتمع والأسرة.

■ تعزيز الحصول الشامل والعادل على التعليم والرعاية الصحية، وتقويم كل أشكال الظلم الواقع على المرأة والأطفال والمجموعات المستضعفة الأخرى.

■ الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لأفريقيا والدول الأقل تطورا، من خلال تعزيز المؤسسات الديموقراطية وإيجاد حلول فعالة لمشكلات مثل الديون الخارجية، الإصلاح الاقتصادى، والأمن الغذائى، والتنوع السلعى.

■ زيادة و/ أو استخدام أكثر فعالية للمو رد المخصصة للتنمية الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف القمة.

■ التأكد من أن برامج التكيف الهيكلى تتضمن أهداف التنمية الاجتماعية.

■ تحسين وتقوية إطار التعاون الدولى والإقليمى من أجل تنمية اجتماعية بروح الشراكة من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى متعددة الأطراف.
(UN 1997: 49-50)

ويرى البعض (أوين ١٩٩٩)، أن برنامج العمل الخاص بالقمة، وضع سياسات محددة للقضاء على الفقر ومناصرة الفقراء والجماعات المستضعفة،

وتحديدا فى الفصل الثانى، "وإذا ما حدث فى أى وقت، أن تم تنفيذ التوصيات، التى وردت فى هذا الفصل، فإن تقليل الفقر يكون قد خطا خطوة عظيمة نحو الأمام".

ولكن فى حين تحمل الوثيقة فى بعض جوانبها رؤية سياسية واضحة المعالم تجاه مناصرة الفقراء، فإنها تبدو من ناحية أخرى وثيقة لا سياسية تسعى لخلق مناخ من الانسجام بين مختلف الأطراف الاجتماعيين. وينبع هذا الحكم، الذى يرى أن الوثيقة ذات طبيعة سياسية، من كون الوثيقة ذات طبيعة "سياسية جوهرية من حيث أنها لا تعزز فحسب، توزيعاً أكثر تساويا للموارد، بما فيها الأرض والأصول الإنتاجية والخدمات وكل حقوق الإنسان المنصوص عليها فى مختلف مواثيق حقوق الإنسان، بل أنها أيضا تعزز "تغييرات فى الهياكل الاقتصادية لضمان حصول الجميع على الموارد"، و"توزيع أكثر عدالة للثروة والدخل"، و"الحاجة للمشاركة والديموقراطية" من جانب الفقراء للوصول إلى هذه الأهداف (الفقرة٢٣). ولكن، من ناحية أخرى تبدو كوثيقة لا سياسية "بمعنى أنها تتجنب الخوض فى السياسات الخاصة بتطبيق توصياتها ذاتها، إن حصول سكان الريف الذين لا يملكون أرضا على قطعة أرض، وحصول فقراء المدن المقيمين فى الأماكن المهجورة على رقعة أرض لبناء منزل، على سبيل المثال، هى مسائل لها تاريخ طويل من الصراع (..) ومثل هذه الصراعات لم تذكر فى الوثيقة. بل على العكس، إن النص مكتوب كنموذج للانسجام، كما لو كان هناك إجماع موجود بالفعل على إعادة توزيع الأرض".

لقد اصطدمت الوثيقة، رغم سمو أهدافها، بأنساق أيديولوجية تختلف معها فى آليات تحقيق هذه الأهداف، من حيث أن الصراع الاجتماعى، عوضا عن التعاون والشراكة، هو السبيل لنصرة الفقراء وإقرار العدل الاجتماعى. وهذا الصدام له ما يبرره حيث أن الانسجام الذى ترسمه الوثيقة أو تنادى به ليس متحققا بأى حال على مستوى الواقع. ومن هنا فقد سلكت القمة نهجا يحاول تجاوز الصراع وتحقيق الإجماع والفعالية انطلاقا من ثلاثة ركائز أساسية وهى: توفير الموارد اللازمة للخدمات الأساسية (كالصحة والتعليم)

التى ينظر إليها باعتبارها ضرورية لأى تنمية، ومسألة الحكم الجيد Good Governance بمعنى رفع كفاءة الأداء السياسى على المستوى المحلى والوطنى، والمساواة أى ربط عملية التنمية بالحقوق التى نصت عليها المواثيق الدولية لحقو ق الإنسان وخاصة الحق فى التنمية، وكذلك ما أقره مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان بشأن عدم الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ أن هذه العناصر الثلاثة صيغت بطريقة تجعلها مترابطة، على الأقل نظريا، ولكنها تعد مشكلة كبرى فى الواقع العملى التطبيقى.

فنجد أن مبدأ الحكم الجيد، رغم طبيعته السياسية، إلا أنه يرتكز على مفهوم الحقوق، وعلى القيم الأخلاقية والإنسانية، التى تعتبر بدورها الأساس الذى يبنى عليه مفهوم الحقوق. فوفق أحد التعريفات (جوجرال ١٩٩٩) ، يرتكز الحكم الجيد على مبادئ خمسة يتضافر فيها الحقوقى بالأخلاقى، وهى: **أولا:** الاحتكام إلى القانون، **ثانيا:** أن على الحكومة الرشيدة أو الجيدة أن تولى اهتماما خاصا بالمحرومين والضعفاء، **ثالثا:** أن الحكم الرشيد ينطوى على التسامح وسعة الأفق، **رابعا:** أن الحكومة الرشيدة تعنى الاعتماد على الذات- لا بمفهوم ال ش عار السياسى، بل بمعنى الثقة فى الذات وفى عقول وقلوب المواطنين، وأخيرا: يعنى الحكم الرشيد الانفتاح، أى أن ينفتح العقل دائما على الأفكار الجديدة والمؤثرات ورياح التغيير.

وتأخذ هذه الرؤية تماسكها من فكرة الحقوق، وخاصة الحق فى التنمية، والتى جرى التشديد عليها فى مؤتمر فيينا، ثم القمة الاجتماعية، لتصبح أسلوبا تبناه المزيد والمزيد من منظمات الأمم المتحدة، والآلاف من المنظمات غير الحكومية. فوفقا للأسلوب المبنى على الحقوق "تقع على الحكومات مسئولية توفير المناخ الذى يساعد الناس على التعرف على حقوقهم وممارستها..". ويرتكز هذا الأسلوب على ما نص عليه العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أن "الدول ملزمة باتخاذ خطوات نحو تحقيق أقصى الموارد المتاحة، للوصول إلى الإنجاز المتوالى للتحقيق الكامل

لهذه الحقوق (..) إن التدخلات لتحقيق أهداف الحد من الفقر، تعمل بطريقة أفضل إذا كانت مبنية على الحقوق، لأنها تمكن الفقراء من إجبار الإدارة على تحسين عملها". ومن هذا المنطلق، يختلف الأسلوب المبنى على الحقوق عن الأسلوب المبنى على الاحتياجات الأساسية، فالتدخلات فى هذا الأسلوب الأخير تبنى على "الأولويات التى يحددها صناع السياسة، وبذلك تدعم بطريقة ماكرة العمليات التى تسبب الحرمان، ومواقف الضعف. وهكذا فإن المشاركة هى حق وليست وسيلة لجعل التدخلات تعمل بشكل أفضل". (شورت ١٩٩٩)

وعلى صعيد توفير الموارد اللازمة لدعم الخدمات الاجتماعية الأساسية، أوصت القمة بمبادرة ٢٠/٢٠ الشهيرة، والتى اقترحتها خمس من منظمات الأمم المتحدة. وهى مبادرة نشأت على خلفية النقص الواضح فى الموارد اللازمة لتحقيق أهداف قمة الطفل فى إطار الزمن المتفق عليه. و"تقترح هذه المبادرة هدفا إرشاديا لعشرين فى المائة من الموازنات الوطنية، بالإضافة إلى ٢٠ فى المائة من المساعدات الرسمية للتنمية لتوفير تمويل قائم على قاعدة قابلة للتنبؤ، والمساندة لضمان مدخل شامل للخدمات الاجتماعية الأساسية، خلال أمد متوسط وبمجرد أن يصبح الوصول إلى مجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومتعددة القطاعات، شاملا، فإن التقدم الاجتماعى، والنمو الاقتصادى، يمكن أن يتسما بالسرعة والتواصل. وتقدم مبادرة ٢٠/٢٠ إطار عمل مرن يسمح للدول بتطبيق استراتيجياتها، لتحسين تقديم الخدمات، وتقدم المبادرة خطة تمويل بسيطة لتغطية نفقات الأهداف والغايات المتفق عليها بناء على التزام متبادل من الدول النامية والمتقدمة، لكى تستثمر فى الأفراد مباشرة، ولتضع الناس فى قلب عملية التنمية". وإذا كان الأساس المنطقى لهذه المبادرة يتمثل فى أن التغطية الشاملة للخدمات هو أمر حاسم لعملية التنمية، فإن المبادرة ليست "مجرد تحريك موارد عامة إضافية نحو الخدمات الاجتماعية الأساسية فقط، ولكنها تهتم كذلك بكيفية الاستخدام العادل، والفعال لهذه الموارد". (لويس ١٩٩٩) ولعل هذه القضية بالذات، أى

الاستخدام العادل والفعال، تثير جدلا شديدا لأنها مرتبطة بعملية تطبيق المبادرة على مستوى الواقع.

وبغض النظر عن الخدمات، وبالنظر إلى السياسات فقد تعرضت القمة الاجتماعية لنقد بسبب أنها لم تنجح فى التعبئة لمواجهة مشكلات الفقر، كما أن هناك الكثير من المثقفين والمنظمات غير الحكومية الذين كانت القمة، بالنسبة لهم، مجرد مناسبة لنقد النظام الاقتصادى العالمى غير العادل، حيث أثيرت قضايا مثل العولمة، وسياسات التكيف الهيكلى ، والديون، والحق فى التنمية، والديموقراطية والمشاركة. وهى قضايا لم تكن مطروحة بقوة فى المؤتمرات السابقة. وعلى الرغم من تعرض القمة لنقد سواء على مستوى التحضير لها، وبالتالى مدى نجاحها فى اتخاذ خطوات عملية للقضاء على الفقر، إلا أن هذه القمة ظلت قمة مرجعية للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. كما شهدت سنوات ما بعد القمة ما أيد المخاوف بأن النظام الاقتصادى العالمى يمثل مناخا غير مواتٍ للقضاء على الفقر.

فمن ناحية أولى، وكما سبق أن ذكرنا، فبالمقارنة بقمة الأرض التى شهدت إعدادا جيدا، يرى البعض أن القمة الاجتماعية لم تشهد إعدادا مماثلا، حيث أتى "أغلب المشاركين وهم غير مستعدين، ولم يكونوا مزودين بأدوات مشتركة من المفاهيم والاستراتيجيات، التى يمكن أن تساعدهم. ولم يكونوا قد حصلوا على مساندة لجان وطنية تكونت حول موضوع الفقر، ولم يستفيدوا من حملة إعلامية جيدة التنظيم للتأثير على الرأى العام وكسبه لتأييد السياسات الموالية للفقراء. ولذلك استمع الحاضرون إلى خطب غير مركزة، وتقديم للأفكار المحببة بدلا من تحليل جيد الإعداد للفقر وخطط موالية للفقراء على المستوى الوطنى". (أووين ١٩٩٩).

ولكن يبدو أن الأمر لا يتعلق بمسألة ما إذا كان هناك تحضير جيد أم لا، فهذا المؤتمر، شأنه شأن سائر مؤتمرات، شهدت جهود تحضيرية يعتد بها بذلت على مستوى الخبراء وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية. بل يبدو

هذا الأمر فى التفاوت الواضح فى محتوى توصيات القمة التى جاءت على خلاف توقع الكثيرين وخاصة فى الجنوب، والذين صاغوا توصياتهم بصورة تبدو راديكالية لحد ما، تجاه قضايا الفقر والتهميش وسياسات صندوق النقد الدولى.

ونخص بالذكر، فى هذا الصدد، الجهود التحضيرية فى العالم العربى، التى تمثلت فى اجتماع الخبراء التحضيرى الذى حول الإعلان العربى للتنمية الاجتماعية، والذى خرج بمجموعة من التوصيات الهادفة إلى اقتلاع الفقر والتشغيل المنتج والاندماج الاجتماعى. وقد عبرت هذه التوصيات، فى جانب كبير منها، عن رؤية جنوبية وخاصة فيما يتعلق بنقد سلسلة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ممثلة فى سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلى، والعلاقات التجارية غير العادلة بين الشمال والجنوب، وتمكين الشركات "العبر وطنية" من النفاذ إلى أسواق الدول النامية، وانسحاب الدولة من مجال الخدمات الاجتماعية، والتركيز على البعد الاقتصادى وبناء إطار سياسى صورى حوله يلبس زينة الديمقراطية. (الأمم المتحدة ١٩٩٥).

ولم تقتصر عملية التحضير على الخبراء، فقد بادرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية العربية بعمل تحضيرى عربى مشترك، والذى أسفر عن "إعلان بيروت"، ووثيقة أخرى أطلق عليها "بعض تحديات التنمية العربية، نقاط للحوار". وعلى الرغم من أن الإعلان قد يوصف من قبل البعض بأنه غير محكم من حيث الصياغة وخلوه من المفاهيم التى سادت عالميا خلال التسعينيات وفى مقدمتها مفهوم "التنمية المستديمة"، إلا أن عفويته جعلته متحرراً من قيود اللغة الرسمية فعبر، فى بعض مواضعه، عن المسكوت عنه فى اللغة الرسمية، سواء على صعيد نقد الأساس المنطقى للنظام الاقتصادى السائد عالميا، أو على صعيد الديموقراطية بوجهيها السياسى والاجتماعى. (نعمة ١٩٩٦) فلا شك أن تطلعات مرحلة ما قبل القمة كانت تهدف لأن تكون، من خلال الإجماع الدولى، ثورة ضد الفقر والحرمان، من خلال إعادة هيكلة جوهر العلاقات بين الشمال والجنوب والعلاقات الاجتماعية والعلاقات

النوعية.

ومن ناحية ثانية، بدا رهان المؤتمر على ضرورة تعبئة الإرادة السياسية لتطبيق توصياته، مثيرا للشك إلى حد كبير. فهذه الإرادة السياسية مبهمة وغير محددة المعالم، وحتى مفهوم الحكم الجيد لا يحل المشكلة، لأنه نتيجة وليس سببا، فإن الحكم الجيد يتطلب مناخا ديمقراطيا بالمعنى السياسى، وعادلا بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى. ومن ثم فإن الحكم الجيد يعكس هذا المناخ ويدعمه، ولكنه لا ينتجه.

ومن ناحية ثالثة، فقد "أظهرت الأزمة المالية فى آسيا وبعنف- المخاطر التى تقترن بالرأسمالية العالمية، وعلى الأخص تقلبات الأسواق المالية الدولية. والإمكانات فى مثل هذه المواقف، والأوضاع بالنسبة للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية، التى تتحقق بجهود قومية هائلة، واستثمار هائل، تنكر سريعا.." (اينيراريتى ١٩٩٩). لقد أكدت هذه الأزمة المخاوف من المناخ الاقتصادى العالمى غير المواتى، وبالتالى شعر المزيد والمزيد من المعنيين بمشكلات الفقر بأن تدمير أية إنجازات تحدث على المستوى الوطنى فى بلدان الجنوب أمر وارد. كما أن مشكلة الفساد سواء فى المجتمع النامى أو المتقدم برزت بوصفها مشكلة عالمية، ومعوقاً رئيسياً لعملية التنمية.

ويمكن القول أن القمة الاجتماعية فجرت قضية الفقر أكثر مما عبأت من أجل القضاء عليه، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة العولمة وسياسات التكيف الهيكلى التى تعنى تنميط العالم اقتصاديا وفق النموذج الغربى. وربما تكون الفائدة الأساسية التى أسفرت عنها القمة هى تحقيق إجماع عالمى بشأن القضاء على الفقر، والعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعى، وأضافت مشروعية أخرى لأية مقترحات جديدة فى هذا الإطار.

٦- المؤتمر الدولى الرابع للمرأة

(مؤتمر بكين)

فى العام ذاته الذى شهد قمة كوبنهاجن، شهدت مدينة بكين انعقاد، واحد من أكبر مؤتمرات التسعينيات فى الفترة من ٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٥، وربما أكبر مؤتمرات الأمم المتحدة على الإطلاق، حيث توافد على العاصمة الصينية عشرات الآلاف من ممثلى الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، والصحفيين والإعلاميين. فقد شارك فى هذا المؤتمر ممثلو ١٨٩ دولة، وأكثر من ٥٠٠٠ منظمة غير حكومية، وأكثر من ٥٠٠٠٠ شخص.

ويأتى هذا المؤتمر ليشكل قمة مسلسل طويل من الجهود الوطنية والدولية خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥)، فهو الرابع فى سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المرأة، التى بدأت فى المكسيك عام ١٩٧٥، ثم كوبنهاجن عام ١٩٨٠، ثم فى نيروبى عام ١٩٨٥. وأثرت تأثيرا واضحا على مسار مؤتمرات التسعينيات. وكما ذكرنا سابقا، فقد كانت قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، فى صميم مؤتمرات التسعينيات منذ مؤتمر الطفل، وحتى قمة كوبنهاجن، مرورا بقمة الأرض، ومؤتمرى حقوق الإنسان والسكان.

لقد فرضت قضايا المرأة نفسها على كل هذه المؤتمرات، فأعادت صياغة خطاباتها ليكون عنصر النوع Gender حاضرا فيها، من مختلف الجوانب. ففى مؤتمر الطفل، جرى التأكيد على الاحتياجات الخاصة للطفلة الأنثى، وفى ريو،

كان التأكيد على الدور المحورى للمرأة فى التنمية المستديمة، وفى فيينا، أقر مؤتمر حقوق الإنسان أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان، وفى القاهرة، جرى التأكيد على حقوق المرأة الصحية والإنجابية والمساواة بين الرجل والمرأة بما فى ذلك المشاركة فى الأعباء المنزلية وصولا إلى لى كوبنهاجن، حيث الدور المحورى للمرأة فى مواجهة الفقر. (UN 1997: 58)

وفى هذا المؤتمر، تم مناقشة ١٢ قضية ذات أهمية كبيرة للنساء وهى: "الفقر، والتعليم، والصحة، والعنف، والصراعات المسلحة وأشكال الصراع الأخرى، والبنى السياسية والاقتصادية، والسلطة وعمليات اتخاذ القرار على كل المستويات، والآليات المؤسسية، وحقوق الإنسان، والإعلام وأنظمة الاتصال الأخرى، والموارد الطبيعية والبيئة، والطفلة الأنثى. وقد حدد برنامج عمل بكين، لكل مجال من هذه المجالات، أهداف وتدبير استراتيجية تعهدت الحكومات بالسعى من أجل تحقيقها." (Cook 2001, pp 66.). وهكذا فقد جرى إخضاع عدد كبير من القضايا التى سبق أن تبنتها المؤتمرات السابقة لمنظور النوع، وخاصة قضايا التنمية، ومحاربة الفقر، والمشاركة فى عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفى مقدمتها الحق فى الرعاية الصحية والتعليم وضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية.

وقد اقترن هذا النمط من المعالجة بغلبة الطابع الحقوقى على وثيقة المؤتمر، وهو ما فرضه التوجه الرئيسى للمؤتمر وهو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار من المساواة، إلى غير ذلك من قضايا ذات صلة مباشرة بكرامة المرأة، ومنها القضاء على العنف الموجه لها. ومن هذا المنطلق فقد أشارت الوثيقة فى أكثر من موقع إلى أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان ولا يمكن الفصل بينهما.

ويعتبر البعض أن تبلور منظور نوعى، أو تضمين رؤية المرأة عند إعداد ورسم السياسات، كان السمة البارزة التى ميزت مؤتمر بكين من حيث كونه "قمة تبلور منظور النوع الاجتماعى فى تناول قضايا المرأة، حيث يهدف إلى

تغيير وضعها ودورها فى المجتمع وإدماجها فى كل العمليات المجتمعية فى تكافؤ مع الرجل" (الباز ١٩٩٨). وهذا المنظور، أيضا، وصف بأنه "فكرة محورية فى الوثيقة" باعتبارها فكرة " تطل برأسها لدى الحديث عن محتوى السياسات التعليمية أو السياسات الإعلامية أو عند بلورة السياسات الاقتصادية أو عند معالجة العواقب المترتبة على سياسات إعادة الهيكلة بآثارها المتضمنة على المرأة، حيث طرحت وثيقة بكين مطلب إشراك المرأة فى بلورة سياسات تتعلق بالنزاعات المسلحة أو فى إدارة المفاوضات والاشتراك فى المساعى السلمية التى تجرى بين الأطراف المتنازعة وفى إشاعة ثقافة السلم". ويعنى المنظور النوعى أيضا "أخذ مصلحة المرأة بعين الاعتبار، وأن يكون وارد فى الأذهان تقييم الآثار أو الأضرار التى قد تلحق بها من جراء انتهاج سياسات معينة". (طه ١٩٩٥: ١١)

ولا نستطيع أن نقول إن الوثيقة بهذا أتت بما هو جديد، بل بالأحرى ما تضمنه الوثيقة يستقى قيمته مما وفره مؤتمر بكين من إجماع على هذه القضايا، ووضع منهاج عمل مفصل لمعالجتها جذريا. أما المنظور النوعى، الذى اعتبر كسمة رئيسية لبكين، فقد سبق أن أقرته مؤتمرات أخرى، بداية من قمة الأرض كما سبق أن أشرنا. أما مؤتمر بكين فقد جاء ليعطى هذه المبادئ ملامحها التفصيلية من خلال برنامج عمل واقعى إلى حد كبير.

وعلى صعيد المنظمات غير الحكومية، فعلى الرغم من الصعوبات التنظيمية وبعد مكان انعقاد المؤتمر غير الحكومى عن مكان المؤتمر الرسمى، إلا أن مؤتمر بكين بأعماله التحضيرية كان دليلا على تزايد حيوية المجتمع المدنى العالمى. فقد شهد مؤتمر المرأة أكبر تجمع نسائى عرفه التاريخ. لقد ضم منتدى المنظمات غير الحكومية الآلاف من النساء من مختلف أنحاء العالم (١٨٥ قطر)، وناقش المنتدى موضوعات متعددة، وكانت موضوعاته الرئيسية هى الاقتصاد، والحكم والسياسات، حقوق الإنسان، السلام والأمن، التعليم، الصحة، البيئة، الأديان، وقضايا الشباب. وكان أمام المنتدى تحدى رئيسى وهو تغيير البنى العالمية من خلال تمكين المرأة. ووضع المنتدى ثلاثة أهداف رئيسية

هى: وضع أجندة للقرن الحادى والعشرين، التشبيك، والتأثير فى خطة العمل. ولأول مرة تتيح عملية التعبئة الالكترونية لأولئك الذين لم يتمكنوا من حضور المنتدى من الإدلاء بدلوهم. كما أتاحت الصحف تغطية منتظمة لوقائع المنتدى. (Pietila & Vickers 1996)

٧- قمة المستوطنات البشرية

(هابيتات٢ أو الموئل الثانى)

عقد الموئل الثانى للمستوطنات البشرية فى اسطنبول فى الفترة من ٣-١٤ يونيو ١٩٩٦، بحضور ١٧١ حكومة، ونحو ٨٠٠٠ مشارك يمثلون ٢٤٠٠ منظمة غير حكومية شاركوا فى المنتدى الموازى للمؤتمر. وقد جاء هذا الموئل على بعد عقدين من انعقاد الموئل الأول فى فانكوفر عام ١٩٧٦ والذى كان معنيا بالنظر فى التحديات والآثار الجانبية الناجمة عن عمليات التحضر السريع والزيادة السكانية الهائلة وتركزها فى المدن.

وبسبب التحولات الكبرى التى شهدها العالم على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الثانى/يناير ١٩٩٢ بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل-٢) على أعلى مستوى ممكن من المشاركة، ودعت فيه المؤسسات والأجهزة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، ودون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة أو المهتمة بالموضوع إلى المشاركة بنشاط وفاعلية فى أعمال التحضير للمؤتمر. وقد أكد المؤتمر على عدة قضايا رئيسية وهى: (أ) توفير المأوى الملائم للجميع من خلال التشجيع على حفظ وترميم وصيانة المبانى والمساحات المفتوحة والمناظر الطبيعية وأنماط المستوطنات، التى تتسم بقسمة تاريخية وثقافية ومعمارية وطبيعية ودينية وروحية؛ (ب) جعل المستوطنات البشرية أكثر أمنا وصحة من

خلال توفير كميات كافية من المياه المأمونة والإدارة الفعالة للنفايات؛ (ج) جعل المستوطنات البشرية ملائمة للعيش فيها وأكثر عدلا من خلال الاعتماد على استراتيجية التمكين ومبادئ الشراكة والمشاركة باعتبارها النهج الأكثر ديمقراطية وفعالية (الاسكوا ١٩٩٥، الاسكوا ١٩٩٩)

وقد تمثلت وثيقة الموئل-٢ المفاهيم والقضايا المركزية التى تبنتها المؤتمرات السابقة، فالإطار العام الذى حكم قضايا البيئة والفقر وحقوق الإنسان هو الذى حكم أيضا أعمال هذه القمة ومقرراتها، من حيث التأكيد على التنمية المستديمة، والبعد البيئى لتنمية المستوطنات، والحقوق، وتبنى منظور النوع الاجتماعى فيما يتعلق بالمساواة فى الحصول على الموارد والخدمات.

فعلى صعيد التنمية المستديمة أوضحت وثيقة المؤتمر التزام الحكومات باعتبارها المسئول الأول عن تنفيذ توصيات الموئل. وبموجب الوثيقة، أصبحت قضية التنمية المستديمة ذات الأبعاد الاجتماعية والبيئية بعداً محورياً فى عملية تنمية المستوطنات البشرية، سواء على مستوى التخطيط أو الخدمات التى يجب توفيرها، أو تشجيع التغيرات فى أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

وعلى صعيد الحقوق، برز الحق فى السكن كحق أساسى لكل المواطنين، وقد أخذ هذا الحق أبعادا جديدة فى إطار الجدل الذى دار بشأنه قبل وأثناء المؤتمر، فليس الحق فى السكن مجرد توفير مأوى، وإنما توفير الخدمات والتدابير التى تجعل من هذا المأوى مكانا صحيا وآمنا وإنسانيا، من حيث إمكانية الحصول عليه وتوافر مياه الشرب النقية، والصرف الصحى، وطرق البناء السليمة، والحماية القانونية لقاطنيه. وقد كانت قضية إلزام الحكومات بتوفير مسكن لائق لكل المواطنين موضع جدل فى المؤتمر، فكان الحل فى الزام الحكومات بالإعمال الكامل والتدريجى للحق فى السكن الملائم، وهى الصيغة المستقاة من التزامات الحكومات بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

ومن منظور الحقوق أيضا، تبنت الوثيقة المنظور النوعى بشأن تحقيق

المساواة بين الجنسين فى تنمية المستوطنات البشرية، وبدمج المفاهيم المعتمدة على نوع الجنس فى التشريعات الخاصة بسياسات المستوطنات البشرية وبرامجها وبجمع وتحليل بيانات ومعلومات مصنفة حسب الجنس عن قضايا المستوطنات البشرية.

٨- المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى والخوف من الأجانب

شهدت مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في أغسطس/ سبتمبر ٢٠٠١ حدثا عالميا هاما وهو " المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجا نب وما يتصل بذلك من تعصب". ويعد هذا المؤتمر ثالث مؤتمرات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية، حيث عقد المؤتمران السابقان بجنيف عامي ١٩٧٨، ١٩٨٣ وركزا على إنهاء نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا Aparthied ، وألقيا الضوء على قضايا أخرى هامة مثل: حقوق الأقليات، السكان الأصليين، العمال المهاجرين، أهمية التعليم في منع العنصرية والتمييز العنصري. و كان هذا منطقيا حيث عقد المؤتمرين السابقين أثناء وجود نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، وبالتالي فقد كان مطلب إنهاء هذا النظام هو الهدف الأساسي. ولكن يبدو أن إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لم يضع نهاية لمظاهر العنصرية، والتي تفاقم بعضها في ظل التطورات العالمية الجارية وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية والتكنولوجية، وتفكك الدولة الوطنية واندلاع الصراعات العرقية والإثنية والدينية، واتساع دائرة الفقر. ولا شك أن وجود دولة إسرائيل بطابعها العنصري دليل قاطع على أن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لم يكن الأخير أو الأكثر بشاعة.

وفي هذا الإطار جاء مؤتمر ٢٠٠١ كخطوة جديدة على طريق مكافحة العنصرية بجدول أعمال مفتوح على قضايا الماضي والحاضر، أى أشكال

العنصرية المعاصرة، وأشكالها التاريخية ممثلة فى تجارة العبيد عبر الأطلنطى.

وقد تقرر، حسبما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٢/ ١١١ (١٩٩٧) القرار رقم ٥٢/ ١١١ الخاص بالعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون (A/RES/52/111, February 1998) أن ينحو هذا المؤتمر "منحى عمليا وأن يركز على التدابير العملية لاستئصال العنصرية، بما في ذلك اتخاذ تدابير للوقاية والتثقيف والحماية وتوفير سبل الانتصاف الفعالة، مع أخذ صكوك حقوق الإنسان القائمة في الاعتبار التام".

ووفق هذا القرار فإن أهداف المؤتمر الرئيسية هى:

١- استعراض التقدم المحرز في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، خاصة منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقو ق الإنسان،وإعادة تقييم العقبات التي تعترض سبل مواصلة التقدم في هذا الميدان وسبل التغلب عليها؛

٢- النظر في سبل، ووسائل ضمان التطبيق على نحو أفضل، للمعايير القائمة وتنفيذ الصكوك الموجودة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٣- زيادة مستوى الوعي بويلات العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٤- وضع توصيات محددة بشأن، السبل الكفيلة بزيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة وآلياتها من خلال برامج ترمي إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٥- استعراض العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل التي تفضي إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٦- صياغة توصيات محددة لاتخاذ تدابير أخرى ذات منحى عملي على

الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٧- وضع توصيات محددة لضمان حصول الأمم المتحدة على الموارد المالية وغير المالية اللازمة للإجراءات التي تتخذها لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم وضع شعار للمؤتمر ليكون تعبيرا رمزيا عن رغبة وإرادة المجتمع الدولي وهو "متحدون لمكافحة العنصرية: المساواة والعدل والكرامة". وهو على ما يبدو مستوحى من شعار الثورة الفرنسية: الحرية، الإخاء، والمساواة". وهو بالتالي كان يحمل رسالتين متناقضتين أحداهما متفائلة وهى شحذ الإرادة ارتكازا على المضمون الأخلاقي والإنساني للشعار، والأخرى متشائمة إذ تذكرنا أن التاريخ اللاحق للثورة الفرنسية ما هو إلا خرق لمبادئها الاساسية. وعلى أي حال فإن التفاؤل كان المحرك للجموع التي شاركت في الأعمال التحضيرية للمؤتمر في مختلف أرجاء العالم على مستوى الحكومات والخبراء والمنظمات غير الحكومية. فقد أمدت هذه الأعمال التحضيرية جدول أعمال المؤتمر بالعديد والعديد من القضايا ذات الصلة بالعنصرية، والتي يعاني منها الأفراد والجماعات والشعوب، وذلك وفقا للمحاور التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية في جلستها الثانية عشر التي عقد في مايو ٢٠٠٠ وهى:

١- مصادر وأسباب العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأشكالها ومظاهرها المعاصرة.

٢- ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٣- تدابير الوقاية والتثقيف والحماية الرامية إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٤- توفير سبل الانتصاف والطعن والجبر (والتدابير التعويضية) وغير ذلك من التدابير على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

٥- الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة الكاملة والفعلية، بما في ذلك التعاون الدولي وتعزيز آليات الأمم المتحدة وسائر الآليات الدولية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومتابعة هذه الأحداث.

عقبات على طريق المؤتمر:

لا شك أنه لم يكن متوقعا من المؤتمر العالمي ضد العنصرية كل مظاهر العنصرية من على وجه الأرض، ولكنه تم النظر إليه باعتباره حدثا عالميا قد يسهم في الحد من هذه المظاهر. شأنه في ذلك شأن سائر المؤتمرات العالمية التي وضعت أهدافا كبرى، ولم تحصد إلا القليل، فهناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف الكبرى التي نبتغيها. ومع ذلك، فقد كان أمام المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية معوقان أو تحديان أساسيان: الأول هو قضية التعويض عن ممارسات العبودية وأشكال التمييز العنصري التي حدثت في الماضي، والثاني: هو قضية العنصرية الإسرائيلية. فبالنسبة للقضية الأولى أي "التدابير التعويضية" عن الممارسات العنصرية السابقة، فقد اعتمدتها اللجنة التحضيرية ضمن محاور المؤتمر. ولكن نظراً لما أثير حولها من خلاف فقد تم وضعها بين قوسين إلى حين حسمها في المؤتمر ذاته. وبالطبع فإن الدول التي عليها أن تدفع التعويضات، أى الولايات المتحدة والدول الأوربية، وقفت بقوة في مواجهة تبني أي إجراء فى هذا الصدد ، هذا في حين دفعت دول أخرى بقوة باتجاه إقرار هذا المبدأ وفي مقدمتها معظم الدول الأفريقية وإسرائيل التي طالبت بتعويضات عن الهولوكست. ولكن تجدر الإشارة إلى أن اسرائيل صرفت نظر عن هذا المطلب ووجهت جهودها لمواجهة الجهود الرامية (وخاصة من جانب منظمات حقوق الإنسان) إلى كشف عنصرية دولة اسرائيل.

دور المنظمات غير الحكومية

شهد المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية جدلا كبيرا حول القضايا التى تضمنها جدول أعماله سواء على المستوى الحكومى وغير الحكومى. وإذا كان ثمة نتيجة مباشرة يمكن الخروج بها فهى أن هذا المؤتمر بقدر ما كشف عن حيوية المجتمع المدنى العالمى بقدر ما كشف عن خلل فى مواقف الحكومات، القوية منها والضعيفة، من قضايا العنصرية. كما يبين أيضا فى هذا المؤتمر القيود المفروضة على بعض الأطراف الفاعلة فى مجال حقوق الإنسان وفى مقدمتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وبعض المنظمات الدولية.

ولا شك أن قضية عنصرية دولة إسرائيل، أو ما سمى من قبل بعض أجهزة الإعلام بقضية الشرق الأوسط، وقضية تعويضات الأفارقة عن فترات العبودية السابقة كانا قضيتى الخلاف الرئيسيتين فى المؤتمر. ومع ذلك فإن قضية عنصرية دولة إسرائيل تعتبر محور عملية فرز مواقف مختلف الأطراف حتى بالمقارنة بمسألة التعويضات، فلم يكن ثمة خلاف على الاعتراف بأن العبودية السابقة جريمة ضد الإنسانية، ولكن كل ما فى الأمر أن الحكومات الغربية رفضت مبدأ دفع تعويضات للضحايا، أما بالنسبة لعنصرية دولة إسرائيل والصهيونية فقد كانت المشكلة هى عدم الرغبة فى الاعتراف بذلك أصلا، بل والتهديد الدائم بعقوبات إذا ما تم ذكر دولة إسرائيل. لقد كشفت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون وخاصة استراليا وكندا عن مواقف فجة فى الدفاع عن هذه الدولة العنصرية. وضغطت هذه الحكومات على السيدة مارى روبنسون وبعض المنظمات الدولية، والتى طالبت منظمات حقوق الإنسان العربية بالابتعاد عما أسموه باللغة "الملتهبة" ضد اسرائيل!

وكانت النتيجة هى التوصل لصيغة فى الوثيقة الحكومية تتحدث عن "حقوق" للشعب الفلسطينى، وتم إنقاذ اسرائيل من أن توصف بأنها دولة عنصرية. وهذا مع الأسف يعد أمرا سلبيا إلى حد كبير، وكان الأفضل أن يقال إن الحكومات، بسبب الضغط الأمريكى، لم تتوصل إلى اتفاق مشترك بشأن عنصرية إسرائيل، وبالتالى يتم فضح الموقف الأمريكى بدلا من التوصل لصيغة

يبدو أقرب للمساومة.

وفى المقابل فقد كان موقف المنظمات غير الحكومية العربية والفلسطينية بالتضامن مع منظمات المجتمع المدنى العالمى كاشفا لهشاشة وفجاجة المسار الحكومى، حيث خرجت الوثيقة غير الحكومية معبرة عن واقع الحال بوصف دولة إسرائيل بأنها نظام فصل عنصرى وبأنها ترتكب جرائم إبادة عرقية. فقد تحدثت الوثيقة الضحية والجلاد، أى عن حقوق الشعب الفلسطينى على كل المستويات، وعن دولة إسرائيل بوصفها دولة عنصرية.

والواقع أن هذا لم يكن ليتحقق لولا الجهد الكبير والهائل الذى بذلته هذه المنظمات العربية والفلسطينية فى الأعمال التحضيرية للمؤتمر (فى عمان، طهران، القاهرة، جنيف وأخيرا فى دربان). وباعتبارى مشاركا فى هذه الأعمال التحضيرية أستطيع القول بأن أداء المنظمات غير الحكومية العربية قد تطور بشكل ملحوظ أثناء هذه الأعمال التحضيرية، فقد نشطت بوتيرة سريعة تجاوزت الإيقاع الحكومى وخاصة بعد أعمال اللجنة التحضيرية الثانية التى عقدت بجنيف فى مايو ١٩٩٨، حيث تبين أننا كعرب لن نصل إلى شئ إذا ما اقتصرنا على إدانة إسرائيل فيما بيننا، بل ثمة ضرورة لتوصيل خطابنا للعالم. ومن هنا بدأ التفكير فى توسيع دائرة التضامن مع أولئك القادمين آسيا وأفريقيا وأوربا، وأمريكا اللاتينية.

وتجدرالإشارة هنا إلى أن البدايات الفعلية للتسيق بين منظمات حقوق الإنسان العربية والفلسطينية، كان فى الاجتماع الثانى للجنة التحضيرية الذى عقد بمقر الأمم المتحدة بجنيف. ففى هذا الاجتماع حضرت مجموعة مؤسسات عربية وفلسطينية، وبدأ تشكيل نواة التجمع العربى فى المؤتمر العالمى ضد العنصرية. وقد تم تنظيم أنشطة المجموعة غير الحكومية العربية على أكثر من مستوى:

١- إعداد صياغة جديدة بشأن عنصرية دولة إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطينى لإدخالها فى الوثيقة غير الحكومية وعرضها على الحكومات. ولأول تم إدخال لغة تتعلق بأن إسرائيل تعتبر دولة فصل عنصرى "أبارتيد".

وتضمنت هذه الصياغة ثلاثة محاور أساسية:

■ الاعتراف بحق تقرير المصير لسكان الأراضى الفلسطينية المحتلة ووقف جرائم الحرب التى ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلى ضدهم.

■ الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة وتعويضهم، وكذلك وقف قانون العودة الاسرائيلى بوصفه قانونا عنصريا.

■ إبراز الطابع العنصرى المؤسسى ضد العرب داخل إسرائيل.

٢- التنسيق مع التجمعات غير العربية، وفى هذا السياق فقد تم التواصل بصورة فعالة مع المجموعات الآسيوية والأفريقية. وقد شهد هذا الاجتماع خطوة جديدة من استثمار العلاقات، التى كانت قد تشكلت فى الأعمال التحضيرية السابقة. وفى هذا الوقت خطت الحوارات بين المجموعة غير الحكومية العربية والمنظمات غير الحكومية من المناطق الأخرى خطوة جديدة نحو تبنى كل طرف قضايا الطرف الآخر. وبدا هذا واضحا فيما يتعلق بالقضايا الثلاث ائرئيسية فى المؤتمر وهى: العنصرية الاسرائيلية، التعويضات عن العبودية السابقة، العنصرية ضد طوائف المنبوذين فى الهند. وفى هذا الإطار فقد تم تنظيم حوارات، وجلسات استماع، ومؤتمرات صحفية مشتركة، ومسيرة مشتركة بالتعاون مع المنظمات الأفريقية .

٣- وعلى مستوى آخر، سعت المنظمات غير الحكومية العربية المشاركة فى هذا الاجتماع إلى الاتصال بممثلى الحكومات، لعرض الصياغات الخاصة بعنصرية دولة إسرائيل عليهم وحثهم على إدخالها فى مشروع الوثيقة الحكومية. وبالفعل فقد تم مخاطبة ممثلى حكومات عدد من الدول الأوربية والأفريقية وأمريكا اللاتينية. وفى سابقة أولى اجتمعت المنظمات غير الحكومية العربية بعدد من ممثلى الحكومات العربية فى جنيف فى جلسة استماع لمطالب المنظمات بشأن العنصرية الإسرائيلية وحقوق الشعب الفلسطينى وكان اللقاء إيجابيا إلى حد كبير، حيث عبر ممثلو الحكومات عن تقديرهم للدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية العربية ووعدوا بالنظر فى الصياغة المقدمة.

٤- وعلى المستوى الإعلامى، نشطت المنظمات غير الحكومية العربية على المستويات المحلية وداخل مقر الأمم المتحدة، حيث تم عقد مؤتمرات صحفية، أحدها بالتعاون مع المجموعة غير الحكومية الأفريقية، وكذلك إصدار بيانات صحفية، وإجراء مقابلات مع الصحفيين وقنوات إذاعية وتلفزيونية، وكان الموضوع الرئيسى لهذه الأنشطة هو كشف عنصرية دولة إسرائيل وإبراز التضامن العربى مع ضحايا العنصرية فى العالم.

وهكذا فقد بات هذا الاجتماع نقطة انطلاق جديدة على طريق التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان العربية المشاركة فى المؤتمر، ومهد الطريق أمام مزيد من التنسيق، باتت فكرة عقد مؤتمر تحضيرى عربى فكرة ملحة ليس فقط فيما يتعلق بعملية التنسيق التى اتخذت شكلا جديدا، بل أيضا بدا واضحا أن مشاركة آخرين من خارج العالم العربى أمرا على درجة كبيرة من الأهمية لتدعيم أشكال التضامن التى شهدها اجتماع جنيف.

وجاء مؤتمر القاهرة التحضيرى (غير الرسمى) الذى نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان معبرا عن هذا التوجه. فعقب انتهاء الاجتماع التحضيرى الثانى بجنيف، شرع مركز القاهرة فورا فى الدعوة للمؤتمر التحضيرى العربى والذى عقد بمدينة القاهرة، بحضور ممثلى نحو ٧٠ منظمة حقوق إنسان عربية وعالمية. وإذا كانت عنصرية دولة إسرائيل هى القضية الرئيسية التى ناقشها المؤتمر، إلا أن جدول أعماله تضمن مناقشة قضايا العنصرية الأخرى فى العالم العربى وبعض المناطق الأخرى من العالم مثل العولمة، الأقليات، المرأة، العبودية، الطوائف المنبوذة فى الهند، الغجر، وغير ذلك من القضايا التى انعكست فى الإعلان الصادر عن المؤتمر والذى سمى بإعلان القاهرة ضد العنصرية.

وكما شارك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية العربية والفلسطينية، فقد تم دعوة مشاركين من خارج العالم العربى؛ منهم ممثلون عن الطوائف المنبوذة، والمنظمات غير الحكومية الأفريقية، والروما، والمنظمات غير الحكومية الآسيوية، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية (مراقبة حقوق الإنسان)،

وممثل عن شبكة المنظمات غير الحكومية بجنوب أفريقيا (SANGOCO) المكلفة بتنظيم منتدى المنظمات غير الحكومية.

كما قامت المنظمات الفلسطينية بدعوة أعضاء شبكة المنظمات بجنوب أفريقيا المسئولة عن تنظيم منتدى المنظمات غير الحكومية إلى فلسطين فى زيارة لتقصى الحقائق. كل هذا تبين مردوده فى اجتماع اللجنة التحضيرية الثالث فى جنيف فى بداية أغسطس ١٩٩٨ ، فقد أصبح للمجموعة غير الحكومية العربية كما يمكن أن يقال "أصدقاء" من مختلف أرجاء العالم، وفى هذا الاجتماع دخلت عنصرية دولة إسرائيل أجندة المؤتمر بقوة وفرضت نفسها كأحدى أهم القضايا فى المؤتمر.

ومن ذهب إلى دربان فى منتدى المنظمات غير الحكومية، يستطيع أن يكتشف بسهولة أن النجاح غير الحكومى، الذى تحقق هناك هو تراكم لهذه الجهود السابقة، فقد كان هناك أصدقاء من مختلف أرجاء العالم، ومن بين شعب جنوب أفريقيا. لقد لجأت المجموعات الصهيونية إلى الحكومات المعادية لحقوق الشعب الفلسطينى، بينما كانت المنظمات غير الحكومية العربية والفلسطينية مدعومة بكل القوى المناهضة للعنصرية. ولذا فحتى قبل إدانة إسرائيل فى الوثيقة النهائية للمنظمات غير الحكومية، كانت الإدانة أكبر من خلال التضامن والدعم الذى تلقاه الشعب الفلسطينى أثناء المنتدى.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية العربية والفلسطينية لم تكن تهدف إلى تحقيق نجاحها الخاص فقط، بل كانت تهدف إلى توفير مناخ داعم للمفاوض الحكومى العربى فى المؤتمر. لقد دفعت هذه المنظمات بآلاف المتظاهرين وقفوا يهتفون ضد عنصرية دولة إسرائيل خارج مقر الاجتماع الحكومى فى دربان وكأنها تقول للمفاوض الحكومى العربى أن وراءك ضمير العالم. ولكن مع الأسف لم تستطع الحكومات استثمار هذا المناخ، حتى بعد الانسحاب الأمريكى. وهذا فى حد ذاته لابد وأن يكون أحد محددات عملية تقييم أداء هذه الحكومات فى المؤتمر، لماذا لم تستفد من جهود المنظمات غير الحكومية؟

لقد أنهى مؤتمر دربان أعماله، بعملية فرز واضحة يمكن إجمالها فى الآتى:

أولا: أن المنظمات غير الحكومية تبدو الآن وأكثر من أى وقت مضى قادرة على التأثير فى مسار المؤتمرات العالمية، أو كما أشار البعض أن هذه المنظمات باتت تمثل قوة تأثير فى العلاقات الدولية.

ثانيا: أن الدول الحكومات، بسبب مواقفها السياسية بقوتها أو ضعفها، تبدو الآن وأكثر من أى وقت مضى غير قادرة على حل مشاكل العنصرية، بل إن أكثرها قوة وأعنى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بما لا يدعو للشك الدولة الراعية للعنصرية فى العالم.

ثالثا: أن الأمم المتحدة بدت الآن وأكثر من أى وقت مضى خاضعة لتأثير القوى السياسة، وهذا ما يكشف من جديد أزمة هذه الهيئة الدولية، وحاجتها إلى إصلاح جذرى وعاجل.

رابعا: أن المنظمات الدولية ومنها العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، سعت لفرض نمط أبوى فى التعامل مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية، من خلال فرض شروطها وبالتالى فإن لم تعدل من مواقفها فسوف تتحول إلى سلطة حقوقية وتفرض على نفسها نوع من العزلة.

وأخيرا فإن النجاح الذى حققته المنظمات غير الحكومية ، كان مبشرا لولا أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحدة، والتى جاءت لتقلب العالم رأسا على عقب، وتحوله إلى مسرح لاستعراض القوة العسكرية الأمريكية.

ولكن يبقى أن هذه التجربة فى حاجة إلى تقييم جاد، فثمة جوانب بدت سلبية فى هذا المؤتمر، لو تم تداركها لكان نجاح هذه المنظمات مضاعفا على المدى الطويل، ومن أبرز هذه الجوانب الدخول فى القضايا الأخرى، التى تضمنها المؤتمر بنفس القوة التى تم التعامل بها مع عنصرية دولة اسرائيل مثل العولمة وحقوق المرأة والأقليات... الخ. صحيح أنه تم التعامل مع هذه القضايا فى مؤتمرى عمان والقاهرة، ولكن لم يتواجد ممثلون لهذه المنظمات فى التجمعات الدولية التى تشكلت حول هذه القضايا.



ثالثا: توصيات المؤتمرات العالمية حول دور المنظمات غير الحكومية



بدأت المنظمات غير الحكومية فى البروز بقوة على المستويات المحلية والدولية فى عقد الثمانينيات. أما فى التسعينيات فقد ترسخ حضورها كيفيا وكميا. وقد لعبت المؤتمرات العالمية الدور الرئيسى فى دعم وجو د المنظمات غير الحكومية. ولعل السمة الأبرز التى تجلت فى هذه المؤتمرات وما شهدته من جدل وإجماع حول عدد كبير من القضايا، أن الحكومات، رغم أنها الفاعل الرئيسى فى تنفيذ مقررات هذه المؤتمرات، إلا أنها ليست الفاعل الوحيد فى عمليات التنمية المأمولة، حيث حظى الفاعلون غير الحكوميين باعتراف بشراكتهم فى عمليات التنمية. ولم ينطلق مبدأ الشراكة فقط من خلفية تعبوية، بالمعنى البراجماتى، أى لتحقيق أعلى استفادة من خلال تراص الجهود، فإلى جانب ذلك كان أحد الأهداف الرئيسية لهذه المؤتمرات التركيز على المشاركة كقيمة وأساس لمجتمع ديمقراطى يسهم البشر فيه فى صياغة واقعهم ومستقبلهم باعتبار أنهم هدف وركيزة عمليات التنمية. هذا إلى جانب التحدى الخاص بمشاركة النساء فى كل العمليات المجتمعية، الذى عكس مطلبا أساسيا وهو المساواة وعدم التمييز ضد النساء.

ومن هذا المنطلق فقد أفسحت المؤتمرات الدولية حيزا للمنظمات غير الحكومية سواء على مستوى المشاركة فى التحضير لها، أو فى أعمالها، ومن ثم على مستوى التوصيات الصادرة عنها. وكما سبق أن أوضحنا أن لكل مؤتمر

خصوصيته من حيث مقاربة قضايا التنمية والاحتياجات والحقوق فى علاقتها بالقضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال مؤتمر، والشىء ذاته نجده فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية. فهناك قدر من الخصوصية تتعلق بطبيعة مشاركة هذه المنظمات فى كل مؤتمر، وهو الأمر الذى انعكس على التوصيات الخاصة بها.

ففى قمة الطفل، وعلى خلاف سائر مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة، كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية ضعيفة للغاية، حيث اقتصرت المشاركة على ٤٥ منظمة غير حكومية، هذا على الرغم من أنه جاء فى أعقاب حدث عالمى هام وهو إقرار اتفاقية حقوق الطفل.

ويمكن افتراض أن ضعف المشاركة غير الحكومية ربما كان بسبب أن هذا المؤتمر هو أول مؤتمرات التسعينيات، وهو فى الوقت ذاته أول مؤتمر تعقده الأمم المتحدة بشأن الطفل. كما يمكن افتراض أن ضعف المشاركة غير الحكومية على المستوى الدولى، لا يعكس، بالضرورة، ضعف المشاركة على المستويات المحلية، فثمة حقيقة قد تكون قد لعبت دورا فى هذا، وهى أن الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة فى مجال الطفولة ذات طابع خيرى وخدمى. وهذا النمط من المنظمات لا يمتلك، فى الغالب، الأدوات التى تمكنه من التعبئة والتشبيك، والتفاعل الدولى. ومع ذلك ، لا يمكن تجاهل حقيقة أن أنشطة هذا النمط من المنظمات تلائم بحكم طبيعتها توصيات القمة التى ترتكز بالأساس على تلبية احتياجات معينة للطفل بالمعنى الخدمى، وخاصة فى مجال الصحة والتعليم.

وهكذا فقد أقرت الوثيقة الصادرة عن القمة بدور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ التوصيات، ولكن بصورة أقل مما نصت عليه وثائق المؤتمرات الأخرى اللاحقة، حيث استخدمت كلمة تشجيع المنظمات غير الحكومية على الاضطلاع بدور نشط فى دعم الأهداف المبينة فى خطة العمل. ولم تفرد الوثيقة للمنظمات غير الحكومية أى بند خاص، فهى عنصر من بين عناصر أخرى فى مقدمتها الأسرة، التى حظيت بالاهتمام الأكبر فى الوثيقة، إلى

جانب المجتمعات والحكومات المحلية، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية والتجارية، ووسائط الاعلام الجماهيرى.

وتواصلا مع ما سبق أن ذكرناه فقد كانت قمة الأرض بداية تبلور ملامح واضحة لدور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ أجندة المؤتمر بالمعنيين السلبى والايجابى، أى محاولات تعظيم هذا الدور، والكوابح التى تحول دون ذلك. فمن ناحية أولى، كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية فى عملية التحضير للمؤتمر مبشرة لحد كبير ووجدت مناصرين لها فى الأعمال التحضيرية، كما جاءت متساوقة مع ما ورد فى تقرير برونتلاند، والذى أكد على مشاركة المنظمات غير الحكومية فى التنمية المستديمة، وأهمية التعاون الدولى، وبناء قدرات هذه المنظمات، حيث جاء فى التقرير أن ".. الأغلبية العظمى من هذه الهيئات ذات طابع قومى ومحلى، وسيتطلب نجاح الانتقال إلى التنمية المستديمة تعزيز قدراتها بدرجة كبيرة. وتستمد المنظمات غير الحكومية القومية القوة بصورة متزايدة من الارتباط بنظائرها فى البلدان الأخرى، ومن المشاركة فى البرامج والمشاورات الدولية. والمنظمات غير الحكومية فى البلدان النامية خاصة بحاجة إلى دعم دولى-مهنى ومعنوى ومالى أيضا- لممارسة دورها بصورة فعالة. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٩: ٤٦٠)

ولكن على الرغم من هذا الدفع نحو مشاركة المنظمات غير الحكومية فى هذا المؤتمر، إلا أنه لم يشهد خطوات كبرى نحو الأمام على مستوى التطبيق بسبب الاعتراضات الرسمية على ألا يكون لممثلى هذه المنظمات دور تفاوضى فى الأعمال التحضيرية، على أن يسمح لهم فقط بأن "يقدموا مذكرات مكتوبة للعملية التحضيرية من خلال الأمانة"، وقد جاءت هذه الاعتراضات من ممثلى تونس وموريتانيا (سسكند ١٩٩٧: ٦١) . وبالتالى فقد كانت النتيجة أن "سيطرت أقوى الدول على النتائج النهائية وتركت الاهتمامات غير الحكومية لتصوغ معاهدات غير رسمية فى المنتدى العالمى الموازى للمنظمات غير الحكومية" (سسكند ١٩٩٧: ٥٦) .

وعلى مستوى تنفيذ التوصيات، فإن المنظمات غير الحكومية قد تساهم

فى تنفيذ بعض البرامج والخطط، ولكنها لا تستطيع أن تضغط باتجاه إلزام الدول باتباع سياسات معينة لصالح البيئة أو تجنب السياسات الضارة بها. وذلك بسبب القصور فى القانون الدولى "أن المنظمات غير الحكومية وغيرها من "غير ممثلى الدولة" ليس لهم وجود فى نظام القانون الدولى (أى أنه غير معترف بهم قانونا كأشخاص اعتباريين). وبالتالى فليس فى مقدورها "التفاوض مع الدولة والوقوف أمام المحاكم الدولية" (سسكند ١٩٩٧: ٣٨)

ورغم كل هذا، فإن مؤتمر البيئة والتنمية، وفقا لبعض الآراء "بمثابة نقطة تحول فيما يتصل بالمنظمات غير الحكومية". فهذا المؤتمر هو الذى مهد لمشاركة أوسع فى المؤتمرات العالمية اللاحقة، " فقد أرسى مؤتمر "ريو" تقليدا اتبعته المنظمات غير الحكومية بعد ذلك، وهو تنظيم مؤتمر مواز أو منتدى المنظمات غير الحكومية. فقبل هذا المؤتمر "كان حضور المنظمات غير الحكومية فى المؤتمرات الدولية وتقديمها النصح للحكومات يتم بصورة غير رسمية فيما يتصل بمجالات اهتمامها، دون أن تحظى إلا باهتمام رسمى محدود. فلقد كانت النظرة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة سابقا على أنها، أساسا، خاصة بالحكومات". (أشفورد ١٩٩٥: ٢٧)

ونضرب مثالا على جهود المنظمات غير الحكومية فى هذا المؤتمر، وهو دورها فى دعم منظور النوع الاجتماعى فى قمة الأرض. حيث تجدر الاشارة إلى أنه قبل انعقاد القمة عام ١٩٩٢، بادر مجلس النساء العالمى من أجل كوكب سليم Wold Women's Congress for Healthy Planet فى نوفمبر ١٩٩١ والذى أسسته منظمة تدعى منظمة النساء للبيئة والتنمية Women's Environment and Development Organization ، بإصدار وثيقة عرفت باسم الأجندة ٢١ للمرأة، وهى وثيقة ذات صلة مباشرة بعملية التحضير لقمة الأرض، وبوثيقته الرئيسية التى سميت الأجندة ٢١. وقد كان الهدف الرئيسى لهذه الجهود النسائية هو تعزيز رؤية المرأة ومشاركة المرأة فى القمة. وعندما طرح مشروع وثيقة القمة للمناقشة، شكلت منظمة النساء من أجل البيئة والتنمية لجاناً لتحليل الوثيقة فى ضوء الأجندة ٢١ للنساء وإدخال بعض التعديلات عليها،

بحيث تعكس رؤية المرأة. Pietila & Vickers 1996:134-135

وبعد مرور ثمانى سنوات على ريو، أعرب ممثلو المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى فى المنتدى الذى عقد أثناء التحضير لقمة الألفية، فى اجتماعهم الذى عقد نيويورك ٢٢-٢٦ مايو ١٩٩٩، عن شعورهم بالإحباط إزاء تنفيذ مقررات ريو من قبل الهيئات الوطنية والدولية. ومن بين الظواهر التى انتقدتها الوثيقة تخلى معظم الدول المتقدمة عن التزامها بتقديم مساعدة تنموية للدول النامية (بواقع ٠,٧٪ من الناتج القومى الإجمالى)، وعدم تصدير تكنولوجيات صالحة بيئيا بزعم متطلبات حقوق الملكية الفكرية، وعولمة أنماط إنتاج واستهلاك ضارة بيئيا. ومن بين المهام التى تقع على عاتق منظمات المجتمع المدنى فى هذا الصدد، فقد أكدت الوثيقة على ضرورة استمرار العمل من أجل إلزام الحكومات والمؤسسات الدولية تعمل من أجل التنمية المستديمة والاجتماعية و تنفيذ الأجندة ٢١ وإعلان كوبنهاجن. والعمل على اشاعة أنماط مستديمة للانتاج والاستهلاك، والتشبيك،.والتفاعل والتكامل بين مختلف عناصر المجتمع المدنى بمنظوراتها المختلفة من أجل صياغة نماذج للتنمية على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وأخيرا، فرغم هذا القصور فى التطبيق والذى لا يقتصر على قمة الأرض وحدها، إلا أنه يمكن القول أن هذه القمة لعبت دورا كبيرا فى صياغة الملامح العامة والمفاهيم الأساسية لخطاب المؤتمرات العالمية فى التسعينيات، وبالتالى لا نغالى إذا قلنا إنها ذات طابع تأسيسى. وكما سنرى لاحقا فإن الركائز الأساسية لخطاب كل مؤتمر لاحق سوف تستقى الكثير من المفاهيم التى صاغتها قمة الأرض، وسوف تحمل أيضا المشاكل ذاتها التى صاحبت هذه القمة وفى مقدمتها على مستوى الصراع بين الشمال والجنوب ومشاركة المنظمات غير الحكومية.

ورغم استمرار المعوقات التى تحول دون مشاركة المنظمات غير الحكومية مشاركة كاملة، إلا أن الحضور الكثيف لهذه المنظمات فى القاهرة فى مؤتمر السكان والتنمية، أعطى انطباعا باتساع دائرة مشاركتها. لكن الأمر الأهم أن

هذا المؤتمر كشف عن البعد الكيفى لمشاركة المنظمات غير الحكومية، فقد جاء ممثلوها وممثلاتها برؤية تعبر عن آمال وطموحات الشعوب، وخاصة فى بلدان الجنوب. فقد أبدت بعض المنظمات غير الحكومية وعيا بالقضايا المطروحة من منظور يربط قضايا السكان بالتنمية بحقوق المرأة من خلال رؤية عالمثالثية. ومثال على ذلك موقف إحدى الشبكات النسائية الجنوبية، معروفة باسم شبكة "دوون"، والتى نظمت خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ سلسلة من اللقاءات الإقليمية حول الحقوق الإنجابية وقضية السكان استعدادا للمؤتمر. واشتركت فى هذه الاجتماعات ١٤٠ امرأة من ٥٤ بلدا من منطقة الجزر الكاريبية، وأمريكا اللاتينية، وجزر المحيط الهادى، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، وأفريقيا.

وترجع أهمية رؤية هذه الشبكة فى أنها تربط بين منظورين أساسيين، وهما المنظور النسوى والمنظور الجنوبى. ففى وثيقة صدرت عن الشبكة بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان والتنمية، جاء فيها: "أن دراسة موجزة للمؤتمرات الثلاثة الماضية المعنية بالسكان تضيف رؤية متبصرة عن ماهية القوى الفاعلة والقضايا والتناقضات الرئيسية فى مجال السكان. ففى عام ١٩٧٤، عقد أول مؤتمر للسكان فى بوخارست. وفيه ساد الصدام السياسى بين دول الشمال ودول الجنوب، وقاومت حكومات الجنوب فرض الحتميات والنواهى الشمالية عليهم. بيد أن استثمارات الشمال فى مجال السكان تزايدت، مما دعى كثيرا من حكومات الجنوب، إلى توسيع برامجها لتنظيم الأسرة التى يتم تمويلها دوليا وتبنت تدابير واضحة للحد من الخصوبة. وذلك على الرغم من موقفها من بوخارست".

وحسب هذه الرؤية، فقد كان التناقض فى السبعينيات يرتكز على أساس سياسى، بمعنى العلاقة بين الشمال والجنوب، هذا فى حين اتخذ تناقض الثمانينيات فى مؤتمر المكسيك (١٩٨٤)، قد اتخذ منحى دينياً أيديولوجياً، حيث تفسر الشبكة الوثيقة الصادرة عن مؤتمر المكسيك " باعتبارها اتفاقا بين الشمال والجنوب حول المبادئ "النيو-مالثية" أو مبادئ التحكم فى السكان.

غيـر أن موقـف الولايات المتحـدة بالتحـالف مـع الفاتيكان ألقى بظلاله على هذا إلى حد مـا، فقد اقتـرحـا تخفيض المعونة الدولية للأنشطة السكانيـة وأن تعالج الخصوبة باعتبـارها مسألة خـاصة بكل أسـرة. بيد أن الحـد من الخصوبة ظل هو المبدأ والموجه للمؤسسـات الدوليـة الكبـرى (أمثال البنك الدولى، وصندوق الأمم المتـحـدة للأنشطة السكانيـة، والوكـالة الأمـريكيـة للتنمـيـة الدوليـة) وللسيـاسـات الوطنيـة المتعلقـة بالسكان". وفى هذا الصـدد، يخلص بيـان شبكة "دوون" إلى أن محصلة مؤتمر ١٩٨٤ لم تكن "تمثل تراجعـا عن فكرة الحـد من السكان، وإنما كـانت اتجـاها نحـو "الخصخصـة"، سـواء بـالنسبـة لخصخصـة الخدمات والتعـامل مع قضايا عدم المساواة القـائمة بين الرجل والمرأة على أنها قضايا خاصـة بالأفراد لا شأن للدولة بها". (نوروجى: ص ٢، ٣)

وفى القـمة الاجتمـاعيـة، بدا التـأكيـد على دور منظمـات المجتـمع المدنى فى تنفيـذ توصيـات المؤتمر، وكـأنـه يأخذ منحى أكثـر تطورا، فـقـد أقـرت وثيـقـة المؤتمر بدور هذه المنظمات فـى صيـاغـة القـرارات وتنفيـذهـا، وتصـميم وتنفيـذ المشـاريع المحلية، والتـعـاون فـيـمـا بينهـا ومع الـوكالات الحكومـيـة فى مـجـالات الخدمات الصحية والتعليمية.

ولكن الأمـر الهـام فى هذه الوثيـقـة أنها أولت اهتمـامـا لقـضـيـة بناء قـدرات هذه المنظمـات وتمكينهـا من القيـام بدورهـا والتـواصل مع الفـاعلين الحكوميين والفئـات المستهدفة. كمـا تحدثت الوثيـقـة عن ضرورة توافر بنية قانونية داعـمة تشجع تكوين منظمات مجتمعية وتشجع العمل التطوعى فى هذا المجال.

وفى الواقع أن قضيـة القضـاء على الفـقر، هى من القضايا الأسـاسيـة على جدول أعمـال المنظمات غير الحكوميـة ومنظمات المجتمع المدنى. كمـا أن القمة الاجتماعية، كما سبق أن قلنـا، تعتبر قمة مرجعية فى هذا الصـدد. وقد تجلى هذا فى وثيـقـة منتدى المنظمـات غيـر الحكوميـة الخاص بقمة الألفيـة، حيث اعتبرت الوثيـقـة أن القضاء على الفقر هو التحدى الأول الذى يـواجهه العـالم. ووصـفـت الفـقـر بأنه أكبـر انتهـاك لحقـوق الإنسـان، وخـاصـة وأن ١،٣ بليـون شـخص يعـيـشـون فى فـقـر مـدقع. وفى هـذا الصـدد، فـقـد طالبت الوثيـقـة

الحكومات بأن تعمل من أجل التنفيذ الكامل التزاماتها العشرة التى نصت عليها وثيقة القمة الاجتماعية بكوبنهاجن فى إطار من الشراكة مع كل الفاعلين فى المجتمع المدنى. وتنظر منظمات المجتمع المدنى إلى مهامها إزاء توصيات كوبنهاجن، بأن عليها، كمهمة أولى، أن تراقب وتضغط باتجاه تنفيذ هذه التوصيات، والمساعدة فى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر، وضمان مشاركة الفقراء والمجتمعات المحلية المهمشة.

وفى بكين كان التركيز الرئيسى والمحورى لمنهاج العمل هو تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها. و لم تكن عملية إقرار مشاركة المنظمات غير الحكومية، وفق منهاج العمل، سوى إحدى الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبهذا المعنى نصت الفقرة (٢٩٧) من منهاج العمل على وجوب أن تبدأ "الحكومات فى أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك مع نهاية عام ١٩٩٥، فى وضع استراتيجياتها التنفيذية لمنهاج العمل، بالتشاور مع المؤسسات ذات الصلة وكذلك المنظمات غير الحكومية..."، وتنص الفقرة التالية لها (٢٩٨): "ويلزم تشجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة فى تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية. وينبغى أيضا تشجيعها على وضع البرامج الخاصة بها لاستكمال الجهود الحكومية. ويقتضى الأمر تشجيع منظمات المرأة والتجمعات النسائية على أن تعمل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، على تنظيم شبكات عند الاقتضاء، وعلى الدعوة لتنفيذ منهاج العمل بواسطة الحكومات والهيئات الإقليمية والدولية وتأييد ذلك التنفيذ.

وكما هو الحال بالنسبة لمؤتمر السكان والتنمية، من زاوية كونه مناسبة تنشط أثنائها وعلى أثرها المنظمات غير الحكومية، فقد كان مؤتمر المرأة أيضا عامل تنشيط لهذه المنظمات وتحديدا المنظمات النسائية، وبالتالى الذهاب أبعد مما نص عليه منهاج العمل، أى أبعد من التوصية بالمشاركة نحو دفاع هذه المنظمات ذاتها عن حقها فى المشاركة . ففى الوثيقة التى أصدرتها الاسكوا حول دور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية

(الاسكوا ١٩٩٩) أوضحت أن الفترة التى تلت مؤتمر بكين شهدت "زيادة فى مطالبات النساء، وبشكل خاص مطالبة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة بالحصول على حقوقها وبإعطائها دورا أكبر فى صنع القرار مع إزالة العقبات التى تحد من مشاركتها السياسية، وبإيلاء أهمية أكبر لاتباع نهج يقوم على المشاركة فى جميع الأنشطة المعنية بالنهوض بالمرأة من خلال بلوغ القاعدة الشعبية والمجتمع المدنى بكافة مؤسساته...".

وفى الموئل الثانى احتلت قضية مشاركة المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية فى أعمال المؤتمر وفى تنفيذ خطة العمل أهمية خاصة، فقد تضمنت وثيقة المؤتمر عددا من البنود، التى تنص على تشجيع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى فى لعب دور فى تنمية وإدارة المستوطنات البشرية، بما فى ذلك الإسهام فى الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة فى هذه المستوطنات.

وعلى صعيد المؤتمر ذاته فقد كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية مميزة، ففى حين أتاحت مؤتمرات التسعينيات للمنظمات غير الحكومية فرصة الحضور، فقد شهد الموئل الثانى خطوة أكثر تقدما، فقد كان المؤتمر الأول للأمم المتحدة الذى أتاح لممثلى هذه المنظمات، وممثلى السلطات المحلية والمجتمع العلمى فرصة المشاركة كشركاء كاملين فى الاقتراح وصياغة التوصيات، على الرغم من أنهم ليس لهم حق التصويت. UN 1997: 67

وعلى الرغم من هذا الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى، إلا أن هذه القضية بالذات لا زالت من القضايا الإشكالية، فمن ناحية لا زالت الأطر السياسية والقانونية الوطنية فى العديد من البلدان لا تسمح بمشاركة فعالة لهذه المنظمات، ومن ناحية ثانية هناك نقد موجه لهذه المنظمات من منظور قدرتها على القيام بمهام تنموية وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر بسبب عوامل ذاتية تخص هذه المنظمات ذاتها منها طبيعة تكوينها، ونقص الموارد المادية، ونقص الخبرات، ومدى وعيها بمتطلبات مجتمعاتها المحلية. ولكن على أى حال، فقد كانت المؤتمرات العالمية بمثابة

خطوة نحو الأمام خرجت منها المنظمات غير الحكومية، بلا شك، بمكاسب معنوية كبيرة، فقد أصبحت شريكا لا يمكن تجاهله، وقد عبر أعضاء هذه المنظمات أنفسهم بأنهم رغم كل شئ فقد تعلموا الكثير من مؤتمرات التسعينيات.

رابعا : الخاتمة

نحو إرادة جماعية
من أجل تطبيق توصيات المؤتمرات الدولية



هل تغير العالم نحو الأفضل؟ ربما يكون هذا هو السؤال الأهم بعد سنوات من انعقاد المؤتمرات العالمية. لقد أورد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لقمة الألفية (UN General Assembly 2000)، نتائج أكبر استطلاع رأى على الإطلاق، وهو الذى أجرى عام ١٩٩٩ على ٥٧,٠٠٠ شخص من الشباب والكبار. وقد أوضحت النتائج ما يلى:

■ أن البشر فى كل مكان يثمنون الصحة الجيدة والحياة الأسرية السعيدة أكثر من أى شئ آخر. وأينما كان الأداء الاقتصادى ضعيفا، فقد شدد الناس على قضية التشغيل.

■ وحيثما وجدت صراعات، فإن الناس أبدوا رغبة قوية فى الحياة بدونها. وأينما كان الفساد متفشيا، أدانه الناس.

■ وبخصوص حقوق الإنسان، أظهرت الإجابات عدم رضاء واسع بشأن مستوى احترام حقوق الإنسان.

■ وفى إحدى المناطق، أبدى واحد من بين عشرة أفراد اعتقاده بأن هناك إحتراماً كاملاً لحقوق الإنسان.

■ وكان التمييز بسبب العرق والنوع من القضايا المثيرة للقلق.

■ أوضحت إجابات الثلثين أن حكوماتهم فعلت القليل من أجل حل المشكلات البيئية فى أقطارهم.

■ كان المجيبون فى الأقطار النامية الأكثر نقدا لحكوماتهم فى هذا الصدد.

■ أظهر استطلاع الرأى أن معظم الناس فى كل مكان على سطح الكوكب يعتبرون أن المهمة الأكبر للأمم المتحدة تتمثل فى العمل على احترام حقوق الإنسان.

■ وشدد المجيبون أيضا على مهام الأمم المتحدة فى حفظ السلام والمساعدة الانسانية.

■ وعالميا، قرر أقل من نصف من أجريت معهم مقابلات أن أداء الأمم المتحدة مرضيا.

■ وقالت الأغلبية فى معظم البلدان بأن الانتخابات حرة ونزيهة

■ وعلى الرغم من ذلك، اعتبر ثلثا المجيبين بأن أقطارهم لا تحكم من بإرادة الناس. وقد شمل هذا أيضا بعض أعرق الديمقراطيات فى العالم.

إن الانطباع العام الذى نخرج به من هذه النتائج، هو عدم رضاء الغالبية العظمى من الناس عن أداء حكوماتهم، وهذه قضية لا تتعلق فقط بتوفير الخدمات، أو الوظائف فقط، ولكن تتعلق أيضا بغياب ديمقراطية حقيقية تسمح بمشاركة الناس الحكم وفى صنع القرار. إن مثل هذا المناخ، يضع العراقيل أمام أى برامج عمل مهما كانت درجة إحكامها نظريا.

وربما يفسر ذلك أحد أهم أوجه القصور فى تطبيق مقررات مؤتمرات التسعينيات، التى صاغت برامج عمل تغطى مختلف جوانب الحقوق والاحتياجات البشرية، وحققت المجتمعات بعض الإنجازات، ومع ذلك فإن العالم لم يتغير نحو الأفضل، فمازالت المشكلات الكبرى التى تواجه العالم قائمة، الفقر المدقع، انتهاكات حقوق الإنسان، العنف والحروب، الأمراض القديمة والجديدة، وخاصة الإيدز، التمييز بكافة أشكاله، العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب ومشكلات الديون... الخ.

وتتعلق الآمال لمواجهة هذه المشكلات والتحديات بإرادة سياسية غائبة، أو على الأقل قاصرة. ويزداد الأمر تعقيدا بعدما بدا واضحا أن مفهوم الإرادة

السياسية ذاته بات يحمل دلالات أوسع من الدلالات التقليدية القديمة التى تجعل من الدولة أو الحكومة مركز تحريك المجتمع. إن إحدى النتائج الهامة لمؤتمرات التسعينيات، هى أنها غيرت من مفهوم الإرادة السياسية، فلم يعد مجرد القابلية أو القدرة على إصدار قرار ما، وانما هو تعبير عن نسق يتميز بالمشاركة فى صنع القرار، إنها بدرجة أو بأخرى إرادة جماعية، يصنعها الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين.

ولكن مثل هذا المفهوم لم يتبلور بعد، خاصة فى هذه المراحل الانتقالية، فهو يفترض مناخاً من التجانس والانسجام بين جميع الفاعلين: الحكوميين وغير الحكوميين، الشماليين والجنوبيين، النساء والرجال، الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والأطراف الأخرى الحكومية وغير الحكومية. ولكن مثل هذا الانسجام، فى ظل معطيات الواقع الراهنة، ما هو إلا ضرب من ضروب الوهم ما لم تحدث تغييرات جوهرية على صعيد البنى السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية على المستويين العالمى والوطنى. فعلى المستوى الدولى يبدو مطلب تقوية الأمم المتحدة كخطوة فى هذا الاتجاه، تكتمل بمطالب المنظمات غير الحكومية بمقرطة المنظمة الدولية والهيئات التابعة لها ومؤسسات بريتون وودز وعدالة التجارة. وعلى المستوى الوطنى، ينبغى مقرطة البنى السياسية وخلق بيئة ملائمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى.

وفى هذا السياق ثمة مجموعة من التناقضات التى يجب حلها، ومجموعة من القواعد التى يجب اتباعها، والتى يمكن أن الارتكاز فيها على ما تحقق فى مؤتمرات التسعينيات على مستوى التفاعل بين مختلف الأطراف، حتى يمكن التوصل إلى إرادة جماعية، تمثل قوة الدفع لتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية.

أولا: التناقض بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية

أولا ينبغى حل التناقضات القائمة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويبرز هنا مفهوم الشراكة بوصفه الصيغة المعتمدة من قبل الطرفين للتعاون على الأقل حتى الآن. لا تعنى الشراكة، بأى حال، التماهى بين الطرفين، فثمة ضرورة لأن تحافظ المنظمات غير الحكومية على هويتها

واستقلاليتها. فهى تقتضى وجود شركاء أقوياء، وقد "اتفق الخبراء فى المؤتمرات والندوات الدولية على أن الشراكة فى المجال التنموى هى تقاسم كل من الحكومة المركزية والمحلية فى بعض السلطات مع عناصر أخرى من المجتمع كالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والأكاديميين وغيرهم. وهؤلاء الشركاء لهم الحق فى صنع واتخاذ القرار، وذلك من خلال عمليات تفاوضية مستمرة تسفر عن توزيع الأدوار على كافة الشركاء بضمان توظيف كافة الموارد المحلية، والاتفاق على وضع ضوابط محددة وملزمة لكافة الأطراف، والتى تسمح بمساءلة كل طرف، وتعتمد هذه المساءلة على مصداقية كافة الأطراف". (الشاهد ١٩٩٨) ويقتضى مثل هذا التعاون وتقسيم الأدوار تغييرات جوهرية على مستوى البنى السياسية والثقافية بما يسمح بوجود بيئة سياسية واجتماعية ديمقراطية، وتنمية القيم الثقافية التى تعززها.

فمن بين المعوقات الأساسية خلصت إليها وثيقة الاسكوا (الاسكوا ١٩٩٩) والتى تحول دون قدرة المنظمات غير الحكومية على أداء دورها فى تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، تتمثل فى ضعف أو غياب الممارسات الديموقراطية، فتشير الوثيقة إلى "أن نوعية المناخ السياسى وعدم الاستقرار السياسى، وضعف البنية أو غياب الممارسات الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمى تعد من العوامل التى تؤثر على عمل وفعالية المنظمات غير الحكومية، وتحد من نشاطها واستقلاليتها وحريتها فى الحركة وآلية اتخاذ القرار فيها وتضع قيودا على حركتها".

ثانيا: التناقض بين الأمم المتحدة وسياسات الدول الأعضاء

تعتبر قضية تعزيز دور الأمم المتحدة فى تنفيذ مقررات المؤتمرات العالمية أحد أهم المطالب التى تضمنتها توصيات هذه المؤتمرات. بل ثمة مطالبات كانت وضحة وصريحة بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يتحقق إلا إذا تم إضفاء طابع الحياد عليها ومقرطة المؤسسات الدولية هى قضية حاسمة وخاصة فى ظل العولمة. ونذكر هنا مطالبة المنظمات غير الحكومية فى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان بإلغاء حق الاعتراض داخل مجلس الأمن، وهو بالطبع لم يدرج فى

وثيقة المؤتمر الختامية ، ولكنه يعكس تطلعات المنظمات غير الحكومة إزاء مقرطة هذه المنظمة الدولية.

وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره لقمة الألفية بأن تقوية الأمم المتحدة لا تعنى خلق بيروقراطية دولية تنتقص من قدرة الدول الأعضاء، بل على العكس فإن قوة المنظمة الدولية تنبع من قوة أعضائها. كما أوصت وثيقة منتدى المنظمات غير الحكومية بأن المهمة الرئيسية التى تقع على عاتق المجتمع الدولى فى القرن الحادى والعشرين هى تقوية الأمم المتحدة وتعزيز دورها داخل السياق العالمى. وعلى الحكومات أن تأخذ على عاتقها مهمة تحقيق أهداف وتكليفات ميثاق الأمم المتحدة. وأشارت الوثيقة إلى تأثير الدول المتقدمة على عملية إدارة المؤسسات الدولية ، باعتباره اضعافاً لمصداقية وفعالية هذه المؤسسات، وأوصت بأن مقرطة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية يتطلب دعماً واسعاً من قبل الدول الأعضاء، الهيئات الاقليمية، المجتمع المدنى، المواطنين فى كل مكان، والشباب والكبار.

ثالثا: التناقض بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة

على الرغم من الإنجازات التى تحققت خلال التسعينيات، فالعلاقة بين الطرفين يشوبها التوتر والريبة لأسباب قد تكون موضوعية فى أحيان كثيرة. فمن ناحية وجه ممثلو المنظمات غير الحكومية نقدا شديدا لنظام الأمم المتحدة خلال مؤتمرات التسعينيات، وخاصة مؤتمر السكان بالقاهرة، والقمة الاجتماعية بكوبنهاجن لسببين رئيسيين. السبب الأول هو أن نظام الأمم المتحدة بطبيعته الحالية لا يسمح بمشاركة المنظمات غير الحكومية مشاركة فعالة، أما السبب الثانى فهو الاحتجاج على بعض هيئات وأنشطة الأمم المتحدة وخاصة الأنشطة المتعلقة بحفظ السلام وأنشطة البنك الدولى.

وكما هو معروف فإن المنظمات غير الحكومية تشارك فى المؤتمرات بصفة مراقب، بمعنى أن ليس لها الحق فى مشاركة فعلية فى عمليات التفاوض بين الحكومات إلا من باب الضغط وحوارات الأروقة. كما أن المنظمات غير الحكومية ليس لها الحق فى المشاركة فى اجتماعات مجلس الأمن أو المجلس

الاقتصادى الاجتماعى، وهما الهيئتان اللتان تقرران مسار المؤتمرات وعمليات المتابعة. فعلى سبيل المثال "لم تكن هناك فرصة أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة فى وضع القرارات التى تمت بموجبها عملية مراجعة فيينا +٥. إن جعل المراجعة تتم داخل المجلس الاقتصادى الاجتماعى واللجنة الثالثة للجمعية العامة كان معناه استبعادا فعليا للمنظمات غير الحكومية، علاوة على ذلك، فقد وضعت هذه المسألة صراحة من قبل رئيس اللجنة الثالثة، والذى عبر عن عدم رغبته فى أن يضع سابقة بالسماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فى مراجعة فيينا +٥ التى تقوم بها اللجنة الثالثة". (Dias 2001, pp. 59, 60)

ومن ناحية أخرى، بدا واضحا خلال التسعينيات، أنه رغم تزايد التعاون بين المنظمات غير الحكومية وبين هيئات الأمم المتحدة، إلا أن بعض هذه الهيئات نظرت بريبة إلى مدى فعالية المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، تساءل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP فى تقريره عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، عما إذا كانت المنظمات غير الحكومية قد نجحت فى معالجة قضية الفقر كما تزعم. وأجاب "لا أحد يعلم حقيقة"، "ما يبدو واضحا أنه حتى أولئك الذين تم مساعدتهم من خلال مشاريع ناجحة للمنظمات غير الحكومية لا يزالوا فقراء"(UN 1995 183) .

وفى حقيقية الأمر أن حل هذا التناقض يتطلب تغييرات جوهرية فى بنى وأداء الطرفين، فكما سبق أن ذكرنا فإن إصلاح نظام الأمم المتحدة أمر حاسم فى هذا الصدد، ولكن ذلك يرتبط بضرورة سد الفجوة بين المنظمات غير الحكومية ومجتمعاتها، وهذا يحيلنا إلى نمط آخر من التناقضات يخص المنظمات غير الحكومية ذاتها.

رابعا: التناقض بين المنظمات غير الحكومية وواقعها

أوضحت بعض الدراسات أن حيوية المنظمات غير الحكومية التى شهدتها المؤتمرات الدولية، لا تنعكس، بالضرورة، بنفس القوة على المستويات الوطنية بتعقيداتها، وشروطها التى قد تكون مواتية أو غير مواتية.

ففى الدراسة التى نشرتها الاسكوا عن دور المنظمات غير الحكومية فى

تنفيذ منهاج عمل بكين على المستوى العربى (الباز ١٩٩٨)، أوضحت الدراسة وجود فجوة، تختلف من قطر لآخر وداخل القطر الواحد، بين هذه المنظمات وبين الخطاب الذى تبناه المؤتمر، بما فى ذلك وعى المنظمات المبحوثة بوثائق المؤتمر، حيث أوضحت الدراسة وجود قصور شديد فى هذا الصدد، كما لوحظ أثناء إعداد الدراسة أن كثيرا من المنظمات التى شاركت قياداتها فى الأعمال التحضيرية أو فى المؤتمر أن هذه القيادات لم تبذل أى جهد فى إعلام بقية أعضاء المنظمة عن نتائج التجربة عن طريق نقل صورة ما حدث والعمل على توعيتهم. ولذلك فإن معظم النتائج الايجابية لهذه الأنشطة لم تتجاوز الأفراد الذين كان لهم حظ المشاركة إلى غيرهم من الأعضاء.

ويرتبط حل هذا التناقض مباشرة، بقضايا بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، بما يتضمنه ذلك من حل المعضلات التى تعطل الكفاءة المؤسسية لهذه المنظمات، والتى رصدتها الاسكوا وهى: مشكلة تمويل المنظمات غير الحكومية، وضعف البناء المؤسسى ونقص القدرات البشرية، وضعف التنسيق والتنظيم بين هذه المنظمات، وافتقارها إلى استراتيجيات إنمائية.

إن حل هذه التناقضات أمر حاسم ويشكل سلسلة متواصلة، أى لا يمكن حل أحد هذه التناقضات بمعزل عن حل التناقضات الأخرى، كما أن تحقيق نجاحات فى إحداها يعنى التأثير بالإيجاب على الأخريات. وفى النهاية، لا شك أن العالم ينقصه الإرادة، والمشكلة الأكبر أن معطيات الواقع الراهن يصعب أن تنتج هذه الإرادة، ولذلك فنحن أمام طريقين فيما يتعلق بتوصيات المؤتمرات الدولية، إما أن نقبل بأن تختزل الأهداف الكبرى والالتزامات التى قطعها المجتمع الدولى على نفسه إلى مجرد تحقيق بعض النجاحات على صعيد الخدمات، وإما أن نكون على قدر المسئولية تجاه هذه الأهداف والالتزامات، وفى هذه الحالة لا بديل عن تغييرات كبرى فى الأنظمة والأنساق والعلاقات القائمة.



المراجع



المصادر العربية

١- لويس، ستيفن: تحقيق الإتاحة الشاملة للخدمات الاجتماعية الأساسية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٢، ص ١٦٣-١٧٥، اليونسكو، ١٩٩٩.

٢- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد ١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩.

٣- سسكند، لورانس إ: دبلوماسية البيئة، التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، ترجمة دكتور أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

٤- أوين، إلس: سياسة تخفيف حدة الفقر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٢، ص ٥٢-٦٠، اليونسكو، ١٩٩٩.

٥- المنظمة العربية لحقوق الإنسان : حقوق الإنسان، كتاب غير دورى، العدد ٢٥ يناير ١٩٩٣ (عدد خاص عن المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان ١٩٩٣).

٦- أشفورد، لوريس: أضواء جديدة على السكان: دروس من القاهرة، النشرة السكانية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، رقم ١، مارس ١٩٩٥

٧- كالن، سير روي: عالم يفيض بسكانه، عرض لأسباب المشكلة وحل جذرى لها، ترجمة ليلى الجبالى، تقديم د. صبحى عبد الحكيم، عالم المعرفة،

العدد ٢١٣، سبتمبر ١٩٩٦.

٨- المنظمة الدولية لرعاية الأسرة: العمل من أجل القرن الحادى والعشرين، الصحة والحقوق الانجابية للجميع، ١٩٩٦.

٩- نوروجى، سيا: القضية السكانية والحقوق الإنجابية، منظور نسوى من الجنوب، بيان موجز مشتق من النص الأصلى بقلم سونيا كوريا وريبيكا رايشمان، ترجمة د. ناهد طوبيا.

١٠- د. المشاط، عبد المنعم: الأبعاد السياسية للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية، رسائل النداء الجديد، العدد ٢٤، ١٩٩٤.

١١- جوجوال، أ. ك: لابد من شئ مختلف فى الألفية الجديدة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٢، ص ٣٧-٤٣، اليونسكو، ١٩٩٩.

١٢- شورت، كلير: القضاء على الفقر والتكامل الاجتماعى، موقف المملكة المتحدة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٢، ص ٦١-٦٨، اليونسكو، ١٩٩٩.

١٣- اينيرارتى، فيث: هدف شعار "مجتمع للجميع"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٢، ص ٢٩-٣٥، اليونسكو، ١٩٩٩.

١٤- الأمم المتحدة: تقرير عن اجتماع الخبراء التحضيرى حول الإعلان العربى للتنمية الاجتماعية، عمان ١٩-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نيويورك ١٩٩٥.

١٥- نعمة، أديب: المنظمات الأهلية العربية والقمة الاجتماعية للتنمية الاجتماعية، التايير، ١٩٩٦.

١٦- الباز، شهيدة: دور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ منهاج عمل بكين: تقييم نقدى، ورقة قدمت إلى الاجتماع العربى الثانى لمتابعة مؤتمر بكين (بيروت، ١٢-١ ديسمبر ١٩٩٨)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا الاسكوا).

١٧- طه، إيناس: مؤتمر المرأة فى بكين: الخصوصية والعالمية، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- بالأهرام، ١٩٩٥.

١٨- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا): وقائع اجتماع الخبراء الاقليمى للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل-٢)، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٥.

١٩- الشاهد، فهيمة سعد الدين: دور الشراكة فى صنع واتخاذ القرار فى التخطيط الحضرى، ورقة عمل قدمت إلى الاجتماع الإقليمى لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثانى): تنفيذ جدول أعمال الموئل فى المنطقة العربية، بيروت ٢٤-٢٧ نوفمبر ١٩٩٨، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا(الاسكوا).

٢٠- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا(الاسكوا): دور المنظمات غير الحكومية العربية فى تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفى المتابعة لها، E/ESCWA/SE-EOM/1999/3

المصادر الأجنبية

1- UN Briefing Papers: the World Conferences, Developing Priorities for the 21st Century, 1997.

2- UN: the World Conferences, Developing Priorities for the 21st Century, 1997.

3- UN: A Vision of Hope, the Fiftieth Anniversary of the United Nations, the Regency Corporation Ltd. 1995.

4- International Human Rights Law Group: Combating Racism Together, A Guide to Participating in the UN World Conference Against Racism, November 2000. (www.hrlawgoup.org)

5- Social Watch: the Starting Point 1996.

6 - Pietila, Hilkka & Vickers, Jeanne: Making Women Matter, the Role of the United Nation, 3rd edition, Zed Books Lit, 1996.

7- UN General Assembly: We the peoples: the role of the United Nations in the twenty-first century, Report of the Secretary-General, 27 March 2000.

8- Schechter , G. Michael: (ed.) United nations-sponsored World

Conferences, United Nations University Press, 2001.

9- Dias, J. Clarence: the United Nations Conference on Human Rights: Evaluation, Monitoring, and Review. In {Schechter , G. Michael: (ed.) United nations-sponsored World Conferences, United Nations University Press, 2001}.

10- Yongo, Thomas: Development, implementation , and effectiveness of the CBD process. In {Schechter , G. Michael: (ed.) United nations-sponsored World Conferences, United Nations University Press, 2001}.

11- Ono, Masumi: From consensus-building to implementation: the Follow up to UN global conferences on the 1990th. In {Schechter , G. Michael: (ed.) United nations-sponsored World Conferences, United Nations University Press, 2001}.

12- Cook, J. Rebecca: Effectiveness of the Beijing Conference in Fostering Compliance with International Law Regarding Women. In (Schechter , G. Michael: (ed.) United nations-sponsored World Conferences, United Nations University Press, 2001).


فهرس






Bibliotheca Alexandrina
0417320